اخترنا للجندى

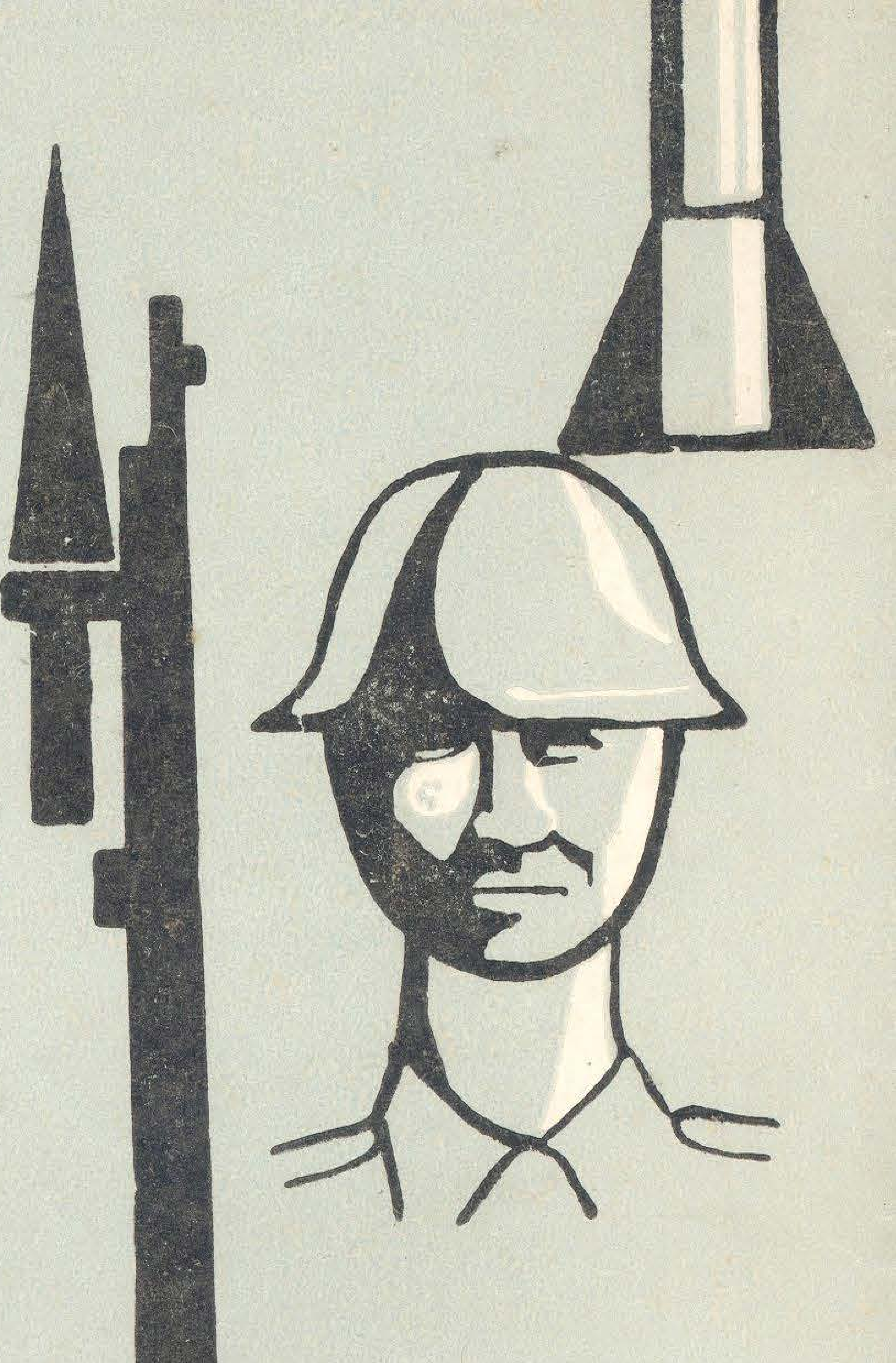

الثورة الاجتماعية والميثاق

بقلم
الدكتور محمود محمد الجوهرى
١٩٦٣

مكتبة الإسكندرية
Bibliotheca Alexandrina
0196530

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز برهام
رئيس قسم اللغة العربية
الأسبق
الإسكندرية

نحن نا الجندى

الثورة الاجتماعية والميثاق

بقلم
الدكتور محمود محمد الجوهرى
١٩٦٣

الاهــــــداء

الى من كان الوطن فى حاجة اليهما

الى من كانا لى عونا عند الشدائد

الى من كنت أعتز بصداقتهما أكثر من اخوتهما

الى روح شقيقي محمد وأحمد

أهدى هذا الكتاب

تقـــديم

المجتمع الحر مجتمع بلاحواجز بين الطبقات ولا امتيازات ولا شارات ، لهـذا أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الثورة الاجتماعية فى ٢٣ من يولية عام ١٩٦١ ، وقد جدد الهدف من هذه الثـــورة حيث قال :

« ان هدفنا الاجتماعى هو تذويب الفـوارق بين الطبقـــات للوصول الى مجتمع بلا طبقات ، تتساوى الفرص أمام الأفراد فيه، ثم يكون لكل فرد بقدر عمله ؛ ذلك هو السبيل الوحيد الى الحرية الحقيقية ، فان الحرية لا تكون وكذلك الديمقراطية لا تكون مع الاقطاع والاحتكار والاستغلال . »

انها ثورة تهدف الى وضع صورة واضحة المعالم والقســـمات للمجتمع أساسها الكفاية والعدل .

فى يوم ٢٣ من يولية سنة ١٩٥٢ كانت هناك ثورة ســـياسية ضد الظلم وضد الاستبداد السياسى ، من أجل التخلص من الاستعمار وأعوان الاستعمار ، وبدأت فى الوقت نفسه ثورة اجتماعية تهـدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية .

كان هناك تضارب بين طبيعة كل من الثورتين .

فالثوره السياسيه كانت تستدعى تجميع كل القوى للقضاء على الاستعمار وأعوانه للتخلص من الاحتلال •

أما الثورة الاجتماعيه فكانت تحتم علينا أن نصطدم مع قطاعات مختلفه في الأمة للقضاء على الاستغلال بكل معانيه لتحرير المواطن ، ومن هنا لم نستطع أن نضع الثورة السياسية والثورة الاجتماعيه موضع التنفيذ في وقت واحد ، فبدأنا بحرب الحرية والاستقلال حتى تحقق لنا الجلاء ، وتم تحرير الوطن بالنصرالعظيم في حرب السويس عام ١٩٥٦ ، ومن ثم كان علينا أن نستعد للثورة الاجتماعيه من أجل تحرير المواطن ، ولم يكن الاصلاح الزراعى في أول الأمس هو الثورة الاجتماعية ؟ بل كان الدليل على الحاجة للثورة الاجتماعيه وعلى الالحاح في طلبها ، وكان صدور قانونه الأول في ٩ من سبتمبر عام ١٩٥٢ العلامة الأولى للثورة الاجتماعية التي قامت في يولية عام ١٩٦١ •

واذا كانت ثورتنا السياسيه قد حققت تحرير الوطن من الملكيه الطاغية المستبدة ، ومن الاستعمار الذى ظل يجثم فوق أرضنا أكثر من سبعين عاما ، فان ثورتنا الاجتماعية بصدور قوانين يولية المجيدة عام ١٩٦١ قد حققت تحرير المواطن •

لقد كانت قوانين يولية عام ١٩٦١ الاطار الواقعى لحرية المواطن ، وهى التحقيق العملى للاشتراكية ، وعن طريق هذه القوانين انتقلت اشتراكيتنا نقلة هائلة نحو مجالات التطبيق والتنفيذ، مستهدفة مبدأيها الناصعين وهما الكفاية والعدل ، وهى تعنى أن

تكون الثروة الوطنية شركة متكافئـــة بين أبنـــاء الوطن جميعا ، لا تستأثر بهـــا القلة التى أتاحت لها الظروف فرصـــة الثروة على حساب الكثرة المحرومة .

فالكفاية ... تقتضى توجيه كل طاقات الأمة الى الانتـــاج فى جميع نواحيه .

والعدل ... يقتضى أن يعود أثر الانتاج على المواطنين جميعا دون تمييز .

ان الثورة الاجتماعية التى قامت فى يولية عام ١٩٦١ ؛ تحتاج الى تأمينها ضد العناصر المعتدية من الخارج وضد الرجعية المقهورة فى الداخل ؛ وقد اقتضى ذلك أن نقاتل الاستعمار فى تصور الرجعية وأن نقاتل الرجعية فى أحضان الاستعمار ، وألا نترك لهما الحريه لضرب الشعب أو للتخريب والتدمير ؛ وذلك بمنع الرجعية وأعوان الاستعمار من التسلل الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العربى ؛ حتى لا يعملوا على تجميده ؛ كما حدث فى الاتحاد القومى .

وترتيبا على ذلك أصبحت الثـــورة الاجتماعية فى حاجة الى تأمين ؛ ولن يتم هذا التأمين الا بالجماهير الوطنية صـــاحبة الحق والمصلحة فى التغيير الثورى ، وقد وضع الرئيس جمال عبد الناصر مبدأ لهذا التأمين أساسه :

- التنظيم السياسى الشعبى الذى تبلور فى الاتحاد الاشتراكى العربى .

• الجيش الوطنى القوى الذى سيحمى هذا التنظيم ويحقق أهداف الشعب •

ان الثورة الاجتماعية التى أعلنها الرئيس جمال عبد الناصر فى يولية عام ١٩٦١ والتى نعيشها الآن ، هى نقطة الانطلاق نحو تطبيق اشتراكيتنا العربية التى تدفع عجلة التغيير الجذرى فى المجتمع على أساس من الكفاية والعدل فى ظل المبادىء التى رسمها « الميثاق » •

وهذا ما أحاول ابرازه فى هذا الكتاب •

والله ولى التوفيق •••

دكتور محمود محمد الجوهرى

الاصلاح الزراعي والتعاون

فى ٩ من سبتمبر عام ١٩٥٢ صدر قانون الاصلاح الزراعى الأول ، وهو يهدف الى تحديد الملكية الزراعيه بما لا يزيد على مائتى فدان للفرد ، وأجاز للمالك أن ينقل بعض ملكيته الى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد الواحد وذلك بحد أقصى قدره ١٠٠ فدان للأولاد في مجموعهم ، ولم يكن هذا القانون بدعة ابتدعتها الثورة بل هو نظام أخذت به عدة دول .

تحديد الملكية الزراعية فى الدول المختلفة :

قام كثير من الدول باقرار نظم للاصلاح الزراعى تستند الى وضع حد أقصى للملكية ؛ ويختلف تحديد الملكية من دولة لأخرى تبعا للظروف والأوضاع السائدة فى كل منهما سواء أكانت اقتصاديه أم سياسية أم اجتماعية تبعا لكثافة السكان ونسبة المشتغلين بالزراعة وتوزيعهم ونظام الاستغلال الزراعى ونظام الرى ومستوى المعيشة ونفوذ الملاك فى الدولة .

ومن الدول التى قامت بتحديد الملكية « بوتوريكو » فقد جعلت الحد الأقصى للملكية ٥٠٠ فدان .

وفى « اليابان » جعل الحد الأقصى ٣ هكتارات .

وفي « الصين » تقرر أن تكون جميع الأرض المؤجرة خاضعة للاستيلاء وللمالك الحق في الاحتفاظ بمساحة من هتكار الى ١ر٥ من الهكتار من الأراضي المزروعة أرزا .

وفي « تركيا » جعل الحد الأقصى للملكية ٥٠٠ هكتار ، وكذلك تخضع الأراضي التي تزيد على ٢٠٠ فدان للاستيلاء اذا كانت لا تستغل عن طريق المالك .

وفي « يوغوسلافيا » نص قانون سنة ١٩٥٤ على أن يكون الحد الأقصى للملكية ٤٥ هكتارا للملاك الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم ؛ و ٣٥ هكتارا للملاك الذين يؤجرون أراضيهم للغير . وكذلك تم الاستيلاء على الأراضي التي تملكها البنوك والشركات بما شملت من مرافق الاستغلال والانتاج ، ولكن القانون الذي صدر في مايو سنة ١٩٥٣ نص على تخفيض الحد الأقصى للملكية الى ١٠ هكتارات من الأراضي الزراعية لكي يمكن المحافظة على مصالح الفلاحين (١)

وفي « تشيكوسلوفاكيا » نص القانون الصادر سنة ١٩٤٥ على جعل الحد الأعلى للملكية ١٥٠ هكتارا من أراضي المحصولات و ٢٥٠ هكتارا من الأرض الزراعية ؛ ولكن صدر قانونان في سنة

---

(١) الاصلاح الزراعي في مصر للمهندس سيد مرعي وزير الاصلاح الزراعي السابق ص ٥٧

١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ تقرر بموجبهما جعل الحد الأعلى للملكيه ٥٠ هكتارا لمن يزرعها بنفسه ٠

وفي « فنلندة » تمشي نظام الاستيلاء على الأرض الزائده تصاعديا مع مساحة الملكية : ففي الملكيات التي تبلغ مساحتها ٢٥ هكتارا يستولى على ٣ هكتارات منها ، والملكيات التي تبلغ مساحتها من ٢٥ الى ٣٥ هكتارا يستولى على ٤٥٪ منها بحد أعلى ١٥ هكتارا ، ثم تدرجت النسبة في الارتفاع حتى وصلت الى ٩٠٪ في الملكيات التي تزيد عن ٤٠٠ هكتار ٠

أما ايطاليا فقد أصدرت قانون (سيلا) الذي يحدد الملكيه بمساحة ٣٠٠ هكتار ، وقانون Stialcio الذي ربط المساحة المستولى عليها مع درجة خصب الأرض ؛ فكلما قل الخصب زادت نسبة الاستيلاء ، ويسمح للمالك الذي يرغب في استصلاح أجزاء من أراضيه على نفقته الخاصة بتملك ثلث الأرض التي يمتلكها على شرط ألا يتعدى ما يتبقى في يده عن ٣٠٠ هكتار ؛ فاذا قام بالاستصلاح خلال عامين فانه يعطى حق الاحتفاظ بنصف هذه المساحة ، وتعفى الأراضي النموذجية في استغلالها من الاستيلاء ٠

وفي « اسبانيا » أعطيت مؤسسة الاسكان الحق في الاستيلاء الاجباري على الملكيات الزراعية ، اذا ظهر أنها لازمة لمصلحة اجتماعية أو بمعنى آخر سوف تؤدي الى حل مشكلة البطالة بين الأهالي المجاورين لها ٠

وقامت « المانيا » الغربية بوضع حد أقصى للملكية ، فقررت أن يكون هذا الحد فى المنطقة البريطانية ٢٥٠ هكتارا وفى المنطقة الامريكية ١٠٠ هكتار .

وقامت « الهند » بوضع حدود للملكية تختلف من ولاية الى أخرى ففى ولاية Saurashta ، صار الحد الأعلى للملكية ٨٠ فدانا ؛ وفى ولاية بومباى وحيدر آباد أعطى المستأجرون حق شراء الأراضى التى قاموا بفلاحتها لمدة معينة بشرط أن يؤدى هذا الى احتفاظ المالك بملكية لا تزيد عن ٥٠ فدانا .

وقد أخذت دول العالم هذه بقواعد الاصلاح الزراعى فى تحديد ملكية الأرض وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وتقدير أجر العامل الزراعى كنتيجة حتمية لانتشار المبادىء الاشتراكية .

ولم تكن مصر بعيدة عن التأثر بهذاالتطور العالمى ، فقد أحست به ، ولكنها لم تقترب منه لأن قبضة الحكم السابق القوية واستنادهالى الاقطاع حالت دون تحقيق أى اصلاح .

لذلك كان طبيعيا عندما تقوم فى مصر ثورة من أكبر الثورات كثورة « ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ » أن يكون أول أعمالها وأهمها أن تأخذ بهذا النظام ؛ لمصلحة أوفر طبقاتها عددا وأشدها حاجة الى الرعاية وهى طبقة الفلاحين .

ولقد تصايح كثيرون قبل اصدار هذا القانون يقترحون أن تحل الضريبة التصاعدية محل تحديد الملكية الزراعية .

ولكن الأخذ بهذا النظام لا يقضى على العيوب السياسيه التى تصاحب عادة تجميع مساحات كبيرة من الأراضى فى أيد قليلة عانت مصر منها كثيرا ، بعد نشأة النظام النيابى فيها ، ولو أننا تتبعنا أغلبيه النواب والشـــيوخ الذين اعتمدت عليهم حياتنا البرلمانية فى ربع القرن الأخير ؛ لوجدنا أسرا معينه احتكرت هـــذه الكراسى ، وتقاسم أفرادها النظام الحزبى معتمدين على ملكية الأرض ، أى ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من الناخبين (١) .

وما كان يمكن حرية الرأى الانتخابى أن تنشأ وتنمو فى ظل الاقطاع ؛ هدا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى فان أية ضريبة تفرض على مالك الأرض انما يدفعها فى النهاية المستأجر ، بزيادة القيمة المعروضة عليه .

كانت التعليقات الخارجية المتفائلة تميل الى أن قانون الاصلاح الزراعى قفزة فى الظلام ، لا يمكن التكهن بنتائجها الا بعد مضى فترة طويلة من الزمن .. وان كان بعضها رجح أن تتأثر موارد الخزانة العامة من نقص الضرائب التى تجبى على مواد الترف ، كما قد يتأثر الانتاج الزراعى العام لبلاد أصبحت تعتمد على الخارج فى اكمال تموينها الرئيسى بالحبوب .

ولكننا نستطيع اليوم بعد أحد عشر عاما من تنفيذ القانون أن نقرر أن الاصلاح الزراعى قد حقق نجاحا واضحا فى المحافظة على

---

(١) ديمقراطيتنا فى الميثاق للدكتور محمود محمد الجوهرى ص ٢١ .

انتاج الأرض الموزعة ؛ بل زادت زيادة محسوسة بعد أن ربطت بنظام تعاونى محكم وبدورة زراعية تناسب طبيعة كل أرض وموقعها وأعد للفلاح الصغير برنامج كبير لزيادة دخله من موارد أخرى غير الأرض الموزعـة عليه وتحسـين مسكنه وتيسـير سبل الاقراض والادخار له .

استولت الحكومة على ما يزيد على القدر الذى سمح به القانون من الاقطاعيين ووزعته على الأجراء والعمال الزراعيين يحدوها الى ذلك القضاء على الفوارق الشاسعة بين الأفراد ، الى جانب المعنى الكبير من وراء هذا الاجراء ، وهو ألا يكون هناك سادة وعبيد ؛ سـادة لهم النفوذ والسيطرة ، وعبيد يأتمرون بأمر هؤلاء السادة خشـية أن يحرموا لقمة العيش ؛ ويطردوا من الأرض التى يعملون فيها ، وحددت أجر العامل الزراعى بثمانية عشر قرشا فى اليوم ، وقد كان من قبل يسخر أو يؤجر بطعامه أو بقروش لا تبلغ أصابع اليد الواحدة .

ثم قامت بتوزيع أراضى أسرة محمد على المصادرة على الفلاحين وأراضى الحكومة الزراعية والبور المستصلحة ، وعملت على ألا يقع الفلاح بين براثن المرابين فأنشـأت له الجمعيات التعاونية الزراعية وحولت بنك التسليف الزراعى الى بنك تعاونى ، وأنشـأت بنك القرية ، لمد الفلاح بالبذور والسماد وما يحتاج اليه فى زراعتـه ، على أن يسدد قرضه بعد أن يبيع محصولاته الزراعية ؛ يسـدده

بلا فائدة تذكر ، ويتجنب جشع المرابين ومن لا يزال فيهم روح الاقطاع •

وفي يولية عام ١٩٦١ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قانونا ينص على أنه لا يجوز لأى شخص أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائة فدان ، ويعتبر فى حكم الأراضى الزراعيـة ما يملكه الأفراد من الأراضى البور والأراضى الصحراوية ، وان كل تعاقـــد ناقل للملكية يترتب عليه مخالفة هذه الأحكام يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله •

وقد نص القانون أيضا على أنه لا يجوز لأى فرد هو وزوجته وأولاده القصر أن يحوزوا بطريق الايجار أو وضع اليد ، أو بأية طريقة أخرى ، من الأراضى الزراعية وما فى حكمها غير المملوكة لهم بمساحة تزيد على خمسين فدانا ، كما لا تجوز الوكالة فى ادارة أو استغلال الاراضى الزراعية وما فى حكمها فيما يزيد على هـــذا القدر •

وقد جاء بالمذكرة التفسيرية لهذا القانون أن ملكية الأرض كانت أملا عزيزا بعيد المنال طالما تطلع اليه الفلاحون ـ وهم السواد الأعظم من هذا الشعب ـ بأمل ظل بالنسبة لهم أقرب الى الأحلام منه الى الحقيقة الواقعة ، فلقد كانت الحواجز والأسوار العالية تحـول دائما بين الفلاحين وبين حقهم الطبيعى فى امتلاك الأرض • حواجز من الاســـتغلال ، وحواجز من الظلم ، وحواجز من العقبات التى

جعلت الأصل فى ملكية الأرض لطبقة بذاتها ؛ ولقد حققت الثورة بقانون الاصلاح الزراعى الأول تحويل حوالى مليون مواطن من أجراء الى ملاك .

ونتيجة لتبلور الفكر الاشتراكى ووضوحه خلال السنوات الماضية على أساس من التجربة الحية المتفاعلة مع الجماهير واحتياجاتها ونتيجة للارادة الشعبية الثورية الحاسمة فى اتجاهها الى تذويب الفوارق بين الطبقات واتاحة الفرصة لكفاية كل فرد بملكاته الخلاقة وقدرته وكفايته على أن يصنع مكانه فى المجتمع - نتيجة لهذا كله ونتيجة للحق الأصيل الأول فى توسيع ملكية الارض الزراعية ، وتحويل أكبر عدد ممكن من الأجراء الى ملاك - كان لابد من اجراء يدعم الجهود الضخمة المبذولة لزيادة الرقعة الزراعية .. هذه الجهود التى تحددت فى خطة مضاعفة الدخل على أساس زيادة فى الأرض الزراعية تصل الى مليونى فدان بحيث يصبح مجموع الأرض المزروعة على هذا النحو ٨ ملايين فدان .

ولما كانت الفكرة الأساسية فى قانون الاصلاح الزراعى هى اتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من الأجراء لكى يتمتعوا بملكية الأرض ، فقد أصبح من اللازم اتاحة الفرصة أيضا لأكبر عدد من الفلاحين لكى يتمتعوا بايجار الأرض ، فلا يبقى احتكار لفئة قليلة من الزراع أو الوسطاء الذين يؤجرونها من الباطن لصغار الفلاحين من هنا نلمس الحكمة من قصر المساحة المؤجرة على ٥٠ فدانا وكذا الوكالة فى ادارة الأراضى الزراعية واستغلالها .

ثم جاء « الميثاق » فحدد الهدف من الاصـــلاح الزراعى فى الآتى :

« ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك ، لقد كن ذلك هو الهدف من قوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت فى عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١ »

وفي مكان آخر من « الميثاق » جاء النص التالي :

« فى مجال ملكية الارض الزراعية ، من قوانين الاصـــلاح الزراعى قد انتهت بوضع حد اعلى لملكية الفرد لا يتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للأسرة كلها ، أى للأب والأم وأولادهما القصر ، حتى لا تتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع ، على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة ، وعلى أن تقوم الأسس التى تنطبق عليها حكمة القـــانون وروحه ، ببيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد بثمن نقدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو للغير »

ان هذه التطورات التى بدأت بصدور قانون الاصلاح الزراعى

الأول في ٩ من سبتمبر عام ١٩٥٢ ، وانتهت بما حدده الميثاق الوطني في عام ١٩٦٢ ، قد حررت الفلاح من طغيان مالك الأرض ، وقضت نهائيا على الاقطاع ، وهدمت آثار الماضي وأعادت الأوضاع الصحيحة الى نصابها ، وفي الوقت الذي قضت فيه الثورة على الاقطاع عملت على اصلاح أراض جديدة وتوزيعها على الفلاحين حتى يتحقق قيام المجتمع الذي ننشده .

ان الاصلاح الزراعي هو الدليل الأول والدليل الأكبر على أن المواطن الصغير ، الفلاح الذي أهمل أمره منذ آلاف السنين ، قد وجد الآن الرعاية والعناية في تمليكه الأرض ، بعد اعدادها واصلاحها وادخالها في دورة زراعية ، ثم ضمه الى جمعية تعاونية تعنى بمرافقه الخاصة والعامة مع تسويق محصولاته تسويقا تعاونيا يمنع عنه سيطرة الوسطاء والمرابين .

واني أذكر كلمة رائعة لرئيسنا المحبوب جمال عبد الناصر عندما كان يوزع أراضي الاصلاح الزراعي على الفلاحين حيث قال :

« أنا جمال عبد الناصر أفخر بأن عائلتي في بني مر ما زالت تعمل في الأرض تفلح وتزرع ، وستستمر في بني مر مثلكم ، أنتم تعملون من أجل عزة هذا الوطن ومن أجل حريته وقوته ، واذا قلت اني أحس باحساسكم وأشعر بشعوركم فلأن قلبي من قلبكم ودمي من دمكم . »

أحد عشر عاما فى حياة أمة من الأمم ، ليست بالفترة الطويلة ولكنها فى حياة بلادنا تعادل عصرا كاملا .. انها سنوات الحركة الدائبة التى أيقظت عوامل الحيوية الكامنة فى هذه الأمة العظيمة .. هى سنوات الخير والبركة على الريف المصرى .

التعاون :

أصبح التعاون أحد العمد التى يرتكن عليها المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى فى الجمهورية العربية المتحدة ، لذلك أخذت الثورة على عاتقها العمل على النهوض بالحركة التعاونية وتدعيمها بشتى الوسائل فأصدرت القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المنظم للحركة التعاونية من قاعدتها فى الجمعية المحلية ثم فى الجمعيات المشتركة والعامة فى الاتحادات النوعية أو الاقليمية ، وأخيرا فى اطار الاتحاد العام على أن يقوم بالتحويل بنك تعاونى الى جانب الجمعية العامة للاتجار بالجملة والجمعية العامة لتسويق المحصولات .

وقد تبنت الدولة التعاون كوسيلة لبناء مجتمع أفضل ؛ اذ أن الحركة التعاونية فى جوهرها حركة شعبية منبعثة من رغبة الشعب ومعتمدة على نفسها فى الادارة والاشراف والتمويل عن طريق اتحاداتها والجمعيات المشتركة والعامة التى تكونها الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ، وسياستنا التعاونية سياسة انتاجية تعمل على دعم تمويل الانتاج وتسويقه وبيعه للمستهلكين ، كما أنها تعتمد على سياسة تخليص الزارعين من ربقة الوسطاء والمستغلين ، وتعتمد

الدولة فى هذا الشأن على نظام الائتمان الزراعى والتعاونى الذى أخذت به اعتبارا من عام ١٩٥٧ •

ولقد أقامت الثورة ٣ مؤتمرات عامة للتعاون حضرها السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، وألقى فيها خطبا سياسية هامة •

كان أول هذه المؤتمرات فى الأول من يونية عام ١٩٥٦ ، وفيه قال الرئيس : « ان التعاون هو الوسيلة الطبيعية للتخلص من الظلم الاجتماعى الذى يسيطر على حياة الفلاحين » ثم أوصى بتكوين الاتحادات التعاونية لتحمى الزارعين من الاستغلال ، ولتوفر لهم فرصة العمل متعاونين لتحقيق المصلحة والخير لهم جميعا على حد سواء •

والثانى فى ديسمبر عام ١٩٥٧ •

والثالث فى نوفمبر عام ١٩٥٨ (١)

وكانت هذه المؤتمرات تهدف الى التوعية بالنظام التعاونى الذى أصبح دعامة ثالثة من الدعامات الثلاث التى تبنى عليها الدولة المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى •

ولم تقف جهود الدولة فى ميدان التعاون عند هذا الحد ، بل شملت مشروعات الاسكان لذوى الدخل المحدود والمتوسط ، فشجعت قيام الجمعيات التعاونية لبناء المساكن ، ودبرت تمويلها عن طريق

---

(١) مجموعة اخترنا لك العدد ٦٦ (خاص) ثورتنا الاجتماعية

بنك الائتمان العقارى ، ويسرت للجمعيات الحصول على الأراضى المملوكة للحكومة وبيعها لها بالسعر الأساسى ؛ ومنحت وزارة الأوقاف الجمعيات التعاونية لبناء المساكن الأراضى اللازمة لها •

وأعفت الحكومه هذه الجمعيات ومساكن أعضائها من رسوم الشهر والتسجيل التى تبلغ فى المتوسط ٨٪ من قيمة المسكن ، واكتفت باخضاعها لرسم شامل قدره خمسة جنيهات مهما كانت قيمه المسكن ، وصدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٩ باقراض الجمعيات التعاونية لبناء المساكن على أسس جديدة تكفل استخدام أنواع حديثة من التمليك كتمليك الطوابق والشقق ، كما أخذت بمبدأ تجزئة الضمان للعضو واجازة تحمل الحكومة فرق سعر الفائدة فيما يزيد على ٣٪ ووضع أسس نجاح هذه الجمعيات بتعليق اقراضها على تملكها للأراضى وتوزيعها على الأعضاء وايداعهم المبالغ الأولية التى يلتزمون أداءها ؛ كما حدد نسبة القروض التى تحصل عليها الجمعيات بما لا يدع مجالا لبناء فيلات فاخرة افساحا للمجال أمام ذوى الدخول المتوسطة دون اسراف ، فجعل الحد الأقصى للقرض فى حدود ٧٠٪ من قيمة المبانى بحد أعلى قدره ١٥٠٠ جنيه •

كما صدر القانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥٩ بانشاء صندوق للتأمين على الماشية لتعويض أعضائه عن ماشيتهم فى حالة نفوقها أو اعدامها أو ذبحها اضطراريا تعويضا لا يساوى ٧٥٪ من قيمتها مقابل قسط سنوى ضئيل ، وذلك بالاضافة الى الرعاية البيطرية لمواشى الأعضاء

ويستهدف هذا القانون حماية الثروة الحيوانية في البلاد التي تقدر حوالي ١٥٠ مليون جنيه من الثروة القومية •

ووجه نصيب وافر من حصيلة مخصصات الخدمات الاجتماعية المقتطعة من أرباح الجمعيات التعاونية ومن عائد معاملات غير أعضائها ومن قيمة فوائد أسهم عائد المتخلفين من أعضائها عن تنفيذ برامجها السنوية أو حضور جمعياتها العمومية ، ووجهت جميع هذه الحصيلة الى حالات الرعاية الاجتماعية في الريف ، وبهذه الحصيلة تؤدي الجمعيات التعاونية الجانب الاجتماعي في الحركة التعاونية •

اهتمت وزارة الشئون الاجتماعية اهتماما كبيرا بناحية التمويل التعاوني باعتباره دعامة الحركة التعاونية ، فأعادت تنظيم بنك التسليف الزراعي والتعاوني على أسس تحقق الاشتراكية من حيث تمويله وادارته ووظائفه وعلاقته بالزارعين وتطوير الضمان بالاكتفاء بضمان المحصول ، كما دعمت الوزارة الاتحادات التعاونية بالخبرات الفنية والادارية والتمويل كما دعمت الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة حيث اختصتها بتوزيع الكسب على الجمعيات التعاونية ، كما أولت الجمعية التعاونية للبترول اهتمامها في مجال الحفر والتنقيب والتوزيع •

واهتمت بالمؤتمرات التعاونية فأوفدت التعاونيين البارزين من رجال الاتحادات الى روسيا وألمانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والمجر لحضور هذه المؤتمرات ، كما عقد مؤتمر تعاوني لدول الشرق الأدنى في أكتوبر سنة ١٩٥٩ بالقاهرة تناول بالدراسة مختلف فنون التعاون •

وتتولى الدولة فى الوقت الحالى تنفيذ مشروعات تعاونيه كبيره وهى الائتمان الزراعى التعاونى والاسكان وتربية الماشية وتجاره علف الحيوان ونشر التعاون الصناعى والعناية بالثروة السمكية تعاونيا واعادة بنيان التعاون الاستهلاكى ودعم الجمعية التعاونيه للاتجار بالجملة والتطور بالخدمات الاجتماعية فى الريف .

نصت المادة ١٦ من الدستور المؤقت على الآتى :

« تشجع الدولة التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها »

التعاون فى القطاع الزراعى :

عندما قامت الثورة أصبح التعاون من سمات الاصلاح الزراعى وكان نظام الائتمان الزراعى التعاونى مرحلة الانطلاق الأولى لدعمه وتطهرت الجمعيات من عناصر التحكموالسيطرة ، وأصبحت الادارة الديمقراطية من أهم خصائصها ، وسعت الجمعيات يساندها بنك التسليف الى أعضائها تقدم اليهم المزيد من الخدمات ، وتسهل لهم أساليب التعامل ، وأصبح الائتمان الزراعى ميسورا لكل حائز حتى لو كان مستأجرا ، يأخذ منه دون حائل من ضمانات أو اجراءات .

تطور ثورى جديد :

وكان هذا النظام تطورا ثوريا جديدا ، بدأ تطبيقه فى شكل

تجريبى سنة ١٩٥٧ فى ثلاثة مراكز ادارية ، وشجعت النتائج التى أظهرتها على تحويلها الى نظام يأخذ شكل برنامج يتم تعميمه فى جميع المراكز خلال خمس سنوات ، وكان من أهم النتائج التى حققها ما يلى :

• اتساع اطار الحركة التعاونية ، فزاد عدد الجمعيات وأصبح من سمات القطاع الزراعى وجود جمعية تعاونية فى كل قرية ، وأقبل الزارعون على عضويتها بعد أن أصبحت أداة قوية تيسر حصولهم على حاجاتهم من الخدمات الائتمانية .

• أصبحت الجمعيات التعاونية مراكز لاشعاع الخدمات بعد أن وفر لها بنك التسليف الزراعى والتعاونى حاجة أعضائها وزودها بأجهزة للارشاد والاشراف ، وأحكم نظم العمل بها بما يكفل العدالة فى الافادة من خدماتها .

• انتقلت الخدمات وفقا لهذا النظام الى الزارع فى قريته بعد أن كان ينتقل اليها ويتحمل الصعاب والأعباء فى سبيل الحصول عليها ، فزاد بذلك حجم السلف الممنوحة زيادة كبيرة وخاصة لصغار الملاك والمستأجرين .

التعاون وزيادة الانتاج :

وعندما اتجهت حكومة الثورة الى أسلوب التخطيط كوسيلة لتنمية الانتاج ومضاعفة الدخل القومى ، احتل النظام التعاونى دورا بارزا فى اطار هذه الخطة ، فتكونت مؤسسات تعاونية عامة فى

قطاعات الزراعه والصناعه والتموين والاسكان وغيرها ، وكان انشاء هذه المؤسسات التعاونية منبعثا من رغبة الحكومة فى خلق أجهـزة فنية متفرغة لدعم التعاونيات ، وهدف هذا التدعيم مزدوج :

الأول ـ توسيع اطار الحركة التعاونية بنشر الجمعيات وزيادة العضوية فيها •

والآخر ـ زيادة كفايتها حتى تكون أداة القطاع الخاص فى التنمية ولتتكامل فى ذلك مع برامج القطاع العام فى الخطة الخمسية.

بنك القرية :

ولجعل التعاون وثيقا ومباشرا بين بنك التسليف والجمعيات التعاونية ، قام البنك بانشاء فروع له فى القرى ، كل منهـا وحدة مستقلة تعرف ببنك القرية ، مهمته تأدية رسـالة الائتمان الزراعى على مستوى القرية •

ولا يقتصر النظام التعاونى الذى تسعى الدولة الى تحقيقه على القطاع الزراعى ، بل هى تهتم أيضا بالنظام التعاونى فى الانتاج أو التوزيع أو الخدمات ، وتشجع الحركة التعاونية بجميع أنواعهـا ومظاهرها من زراعية الى صناعية الى استهلاكية الى توزيعية الى منزلية ومدرسية •

وقد أصبح التعاون أساسا مكينا لنظامنا الاقتصادى ، لأنه يمنع

الاستغلال والانتهازية ، ولما له فى مجال الاستهلاك من ميزة توفير

السلع للمواطنين دون تعرضهم لأى استغلال ، ولما له فى مجال التسويق من ميزة تحقيق سعر مجز للمنتج الصغير ، ولا تألو الحكومة جهدا فى دعم أجهزة التعاون حتى يتحقق نفعه ويمتنع به التحكم والاحتكار والانتهازية .

ولقد صدرت فى خلال السنوات الأخيرة مجموعة من القوانين والقرارات الجمهورية والوزارية لاستكمال جهاز التعاون الذى صدر به القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٢٦٧/١٩٦٠ شأن المؤسسات العامة التعاونية ، والقرارات الجمهورية رقم ١٤٣١ بتحديد الجهات الادارية المختصة بالاشراف على الجمعيات التعاونية ورقم ٢١٣٧ بشأن انشاء المؤسسة العامة التعاونية الزراعية ، ورقم ٢٣٤٧ بشأن انشاء المؤسسة العامة للتعاون الاستهلاكى ، ورقم ٢٣٤٨ بانشاء المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى والقرار الوزارى رقم ٦٩ بالاتحاد النوعى لجمعيات تنمية الثروة الحيوانية (١) .

ويلاحظ أن الحركة التعاونية تنتشر وتمتد بازدياد هذه الجمعيات والمؤسسات وتنوع نشاطها ، وأن التعاون يعتبر أفضل وسيلة لمنع تحكم رأس المال فى التجارة والأسعار ولتمكين المستهلكين من الحصول على حاجاتهم بأقل التكاليف ، ومن ثم تخفيض نفقات

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرى عام ١٩٦٠ .

المعيشة ، ولذلك أهمية كبيرة خصوصا بالنسبة للعمال وذوى الدخل المحدود ، فضلا عن خدمات التعـــاون فى الانتاج والتوزيع وتوفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى .

غير أن نجاح الحركة التعاونية يقتضى أن تصـــل الادارة فى الجمعيات التعاونية الى مستوى من الكفاية يؤهلها لتأدية وظيفتها ، ولذلك تمد تلك الجمعيات بالائتمان الضرورى كما توجه المسئولين عنها وتقدم لهم الخبرة والمشورة .

ومن المقدر أن تحصل هذه الجمعيات على قروض للاستثمار فى سنوات الخطة الخمسية تصل الى حوالى ٣٠ مليون جنيه ، أمـا التسهيلات الائتمانية للأغراض الجارية فينتظر أن يصل مجموعهـا الى حوالى ٤٠ مليون جنيه (١) .

ان التعاون له آثار عميقة فى تماســك المجتمع حيث يكون المجموع للفرد والفرد للمجموع .

التعاون والميثاق :

لقد بين « الميثاق » فى أبوابه الكثيرة الدور الهام الذى يمكن أن يقوم به التعاون فى النطاق السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، ان نشر التعاون يخدم أهداف اشتراكيتنا التى تسعى لتحقيق الكفـــاية

(١) من خطاب السيد / نائب رئيس الجمهورية للتخطيط فى المؤتمر العام للاتحاد القومى عام ١٩٦٠ .

والعدل ، فعن طريق التعاون المحكم التنظيم يمكن زيادة الانتاج الزراعي وتجميع مجهود الحرفيين في سبيل تحسين نشاطهم الانتاجي وتقويته ، كما يمكن عن طريقه اقامة تنظيم يعين على القضاء على الاحتكار والاستغلال في ميدان التجارة الداخلية ، ويقيم توازنا سليما في أسعار المنتجات ، يضاف الى ذلك انه عن طريق التنظيمات التعاونية يمكن العمل على زيادة المدخرات الشعبية التي تسهم في تمويل التنمية الاقتصادية .

فاذا كانت اشتراكيتنا قد تمشت مع طبيعة ظروفنا ومع امكانيات الفلاح المصري ، فوضعت مبدأ نشر الملكيات الفردية الزراعية الصغيرة ، فان دواعي زيادة الانتاج تحتم قيام الجمعيات التعاونية بدور هام في تحقيق مزايا الانتاج الكبير لهذه الملكيات ، كما يجب أن يمتد التعاون من عملية توفير البذور حتى عملية تسويق الانتاج الزراعي وتصنيعه .

أما التعاون الانتاجي فهو الحل الملائم لمشكلات ضعف المنتجين الحرفيين ، والنهوض بمستوى الصناعات البيئية ، حتى يمكن رفع الدخل وتحسين مستوى الانتاج وزيادة كفايته ، كذلك يمكن التعاون الانتاجي فتح مجالات هامة في ميدان التصنيع الريفي في

اطار الجمعيات التعاونيه الزراعيه ، أو عن طريق جمعات خاصة يكون هدفها زيادة الانتاج والعماله (١) .

ان الاصلاح الزراعى الذى صدر قانونه الأول فى ٩ من سبتمبر عام ١٩٥٣ كان العلامة الأولى ، بل الاعلان الأول للثورة الاجتماعيه التى انتهت بقوانين يوليه المجيدة عام ١٩٦١ ، كما أن التعاون الزراعى كان سندا قويا لكى يقوم الاصلاح الزراعى بدوره الناجح الفعال .

---

(١) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى ص (١٩)

الثورة الاجتماعية عام ١٩٦١

« المجتمع الحر مجتمع بلا حواجز بين الطبقات ولا امتيازات ولا شارات » .

لهذا أعلن الرئيس جمال عبد الناصر الثورة الاجتماعية فى ٢٢ من يولية عام ١٩٦١ .

وقد حدد الهدف من قيام هذه الثورة حيث قال :

« ان هدفنا الاجتماعى هو تذويب الفـــوارق بين الطبقات ، والوصول الى مجتمع بلا طبقات تتساوى الفرص أمام الأفراد فيه ، ثم يكون لكل فرد بقدر عمله ، ذلك هو السبيل الوحيد الى الحرية الحقيقية ، فان الحرية لا تكون ، وكذلك الديمقراطية لا تكون مع الاقطاع والاحتكار والاستغلال » .

انها ثورة تهدف الى وضع صورة واضحة المعالم والقســمات للمجتمع أساسها الكفاية والعدل .

ثورة يولية سنة ١٩٦١ :

كانت ثورة يولية سنة ١٩٦١ .. الثورة الاجتماعية الحقيقية ونقطة الانطلاق نحو تطبيق اشتراكيتنا العربية ، فقد كان لا بد منها

لاستمرار دوران عجلة التغيير الجذرى فى المجتمع على أســـاس من الجدية ولمصلحة الشعب •

وبدأت مرحلة جديدة من أجل المستقبل ، ومن أجل البنـــاء الاشتراكى •

والمرحلة التاريخية الحاسمة ، لا يمكن أن ندفعها دفعة أخرى فى طريقنا الصاعد ، ولا يمكن أن نخطو بها خطوة أخـــرى للأمام لكى نقيم المجتمع الذى نريده دون الاعتماد على سواعد كل مواطن وكل هيئة وكل جماعة وكل فئة وكل طائفة ، واندماج كل القيادات المختلفة مع قاعدتها العريضة فى المجتمع •

علينا ، وقد وضحت أمامنا معالم الطريق ، وتطهرت أرضـنا تماما من كل دخيل ، وبدأت عملية اقتلاع جذور الرجعية والانتهازية والاســتغلال والاقطاع ، ونحن نطرق أبواب الثورة الاجتماعية أن نغير ما بأنفسنا أولا حتى يتم العمل الكبير على أسـاس نظيف يؤكد النجاح •

لقد أصبح الآن هـــذا العمل الكبير من مســئولياتنا جميعا ، فالمجتمع مجتمعنا كلنا لا مجتمع فئة أو طبقة •

وعلينا أن نسعى الى المجتمع الذى يرفع من مستوى معيشتنا ،

ويتجه بنا نحو اذابة الفوارق بين طبقاته ، ويقضى على جميع الأسس النفسية الفاسدة التى كانت تقوم على الكراهية والبغضاء والحقد والأنانية والتى كانت سببا فى التطاحن والصراع بين أفراد المجتمع وهيئاته .

علينا أن نسعى الى أن يحل محل هذه الأسس الشاذة غير الطبيعية أسس أخرى قائمه على المحبة والتعاون والتسامح وانكار الذات والعمل من أجل المجموع .

لقد صدرت القرارات الاشتراكية وبدأت الثورة الاجتماعية تأخذ خطها المرسوم .

وبمعنى آخر .. لقد بدأت عملية التغيير الجذرى الشاملة الفعلية .

قوانين يولية سنة ١٩٦١ المجيدة :

اذا كانت ثورتنا السياسية قد حققت تحرير الوطن من الملكية الطاغية المستبدة ، ومن الاستعمار الذى ظل يجثم فوق أرضنا أكثر من سبعين عاما ، فان ثورتنا الاجتماعية قد حققت تحرير المواطن .

لقد كانت قوانين يولية عام ١٩٦١ المجيدة هى الاطار الواقعى لحرية المواطن ، وهى التحقيق العملى للاشتراكية ، وعن طريق هذه القوانين انتقلت اشتراكيتنا نقلة هائلة نحو مجالات التطبيق والتنفيذ مستهدفة مبدأيها الناصعين : الكفاية والعدل .

وقد عبر السيد الرئيس جمال عبد الناصر عن ذلك بقوله :

« هي أن تكون الثروة الوطنية شركة متكافئة بين أبناء الوطن جميعا ، لا تستأثر بها القلة التي أتاحت لها الظروف فرصة الثروة على حساب الكثرة المحرومة . »

والكفاية تقتضي توجيه كل طاقات الأمة الى الانتاج في جميع نواحيه ، كما أن العدل يقتضي أن يعود أثر الانتاج على المواطنين جميعا ، لا تستأثر به فئة على حساب حرمان الغالبية العظمى من أبناء هذا الشعب وقد اقتضى ذلك :

• تطوير الزراعة على أساس من الملكية الفردية للأرض في نطاق الحد القانوني للملكية ، على أن يكون التعاون هو القوة الدافعة المنشطة لعملية التطوير ، هذا الى جانب استخدام كل الوسائل الحديثة المؤدية الى زيادة انتاجية الأرض .

• تطوير الصناعة على أساس وجود قطاع عام يملكه الشعب بمجموعه وتعود فائدته عليه ، تكون مهمته القيام بالدور القيادي الطليعي في فتح الآفاق الجديدة في الصناعة ؟ وفي دعم امكانيات التوسع على أساس المصلحة العامة الوطنية دون استغلال .

• الاهتمام بالخدمات في جميع مجالاتها وفي كل مسئولياتها سوف يستكمل صورة المجتمع الذي ترفرف عليه الرفاهية لضمان

الحقوق الطبيعية للمواطنين ، كما انه يساهم في زيادة فاعليانهم في حمل مسئولياتهم في بنـــاء المجتمع الجديد ، لذلك وضعت الخطة الشاملة لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات أو أقل ، واستمرار المضاعفة واعتبار ذلك أول الأهداف الوطنية لمواجهة زيادة الانتـاج بتطور الزراعة والصـــناعة والخدمات حتى توفر العمل وتمنح كل مواطن حقا في ملكية الثروة الوطنية الى جانب حقه في عائداتها .

ولتحقيق ذلك كان لابد من بذل كل جهد لازالة كل المتناقضات الاجتماعية الناتجة عن وجود مصالح متضاربة للطبقات وذلك حتى ينتفى الى غير رجعة كل وهم في معاودة الاستغلال ، لأن في ذلك تهديدا للسلامة الوطنية ، وحتى يمنح كل فرد فرصة طليقة تتحرك فيها مواهبه ليعطى الوطن كل ما يقدرعليه من طاقة الفكر والعمل ، واثقا أنه ليس هناك حواجز طبقية تسد أمامه الطريق .

من أجل هذا أصـــــدر الرئيس جمال عبد الناصر القوانين الآتية :

• قانون بتوزيع أرباح الشركات على المساهمين والعمال يقضى بتوزيع ٧٥٪ من أرباح الشركات على المساهمين و ١٠٪ توزع عـلى العمال والموظفين و ٥٪ للخدمات الاجتماعية والاسـكان و ١٠٪ خدمات اجتماعية مركزية أخرى للعمال والموظفين .

• قانون بالحد الأعـلى للمرتبات يقــضى بألا تزيد مجموع

المبالغ التى يتقاضاها أى شخص يعمل فى الدولة أو فى الشركات على خمسة آلاف جنيه .

• قانون باشراك الموظفين والعمال فى مجالس الاداره ويقضى بأن يكون ضمن أعضاء مجلس ادارة أية شركة أو مؤسسة عضوان ينتخبان ، أحدهما عن الموظفين والآخر عن العمال بالاقتراع السرى المباشر .

• قانون بتعديل الضريبة التصاعدية على الايراد العام ، الهدف منه تقريب الفوارق الكثيرة بين الدخول واستثمار هذه الضرائب لمصلحة الشعب مع الغاء الضريبة الاضافية للدفاع المفروضة على وعاء الضريبة العامة على الايراد .

• قانون بتأميم جميع البنوك وشركات التأمين .

• قانون بتحديد ملكية الفرد فى ١٥٩ شركة وآخر باشتراك القطاع العام فى ٩١ شركة .

• قرار جمهورى بقصر تعامل القطاع العام مع القطاع العام فى قطاع المقاولات ، على ألا يسرى هذا الحظر بالنسبة للأعمال التى لا تزيد قيمتها على ٣٠٠٠٠ جنيه بشرط عدم تجزئة العمليات .

• قانون بتنظيم منشآت تصـــدير القطن بالاقليم الجنوبى ،

وقانون آخر بنقل ملكية منشآت مكابس القطن الى الدولة •

• قانون باسقاط الالتزام عن شركة ليبون بالاسكندرية وآخر

باسقاط الالتزام عن مرفق ترام القاهرة •

• قانون يمنع تعيين أى شخص فى أكثر من وظيفه واحدة ،

سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة والشركات •

• قانون بجعل الحد الأقصى للملكية الزراعية مائة فدان •

• قانون باعفاء المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعى من نصف

الأقساط والفوائد المستحقة عليهم •

• قانون بتعديل الضريبة على العقارات المبنية ، وآخر بتخفيض

ايجارات المساكن وذلك للحد من اقامة المساكن الفاخرة وتشجيع

انشاء المساكن الاقتصادية ولتخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين •

• قانون بتنظيم تشغيل العمال فى المؤسسات الصناعية وآخر

بتخويل وزير الصناعة سلطة تحديد أحجام الانتاج ومدد دوريات

العمل •

* قانون بقصر عضوية مجالس الشركات على شركة واحدة

* جعل مكافأة الأعضاء مقصورة على بدل حضور الجلسات .

أهداف ثورتنا الاجتماعية من الميثاق :

يقول الميثاق فى الباب السابع « الانتاج والمجتمع » ما يأتى :

« ان الانتاج كله للمجتمع ، فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه ، والمجتمع ليس وضعا شائعا .

ان المجتمع انما : هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من أبنائهم وحفدتهم ، وغاية الانتاج الحقيقية هى توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج ، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن أن تضاف اليها بالعمل الوطنى مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين » .

ان تكافؤ الفرص وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها وهى :

١ ـ رعاية صحية :

حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى ؛ وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ، ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

٢ ـ حق فى التعليم :

حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ؛ ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها ؛ كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة أفكار جديدة اليه كل يوم ، وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

٣ ـ حق فى العمل :

حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى حصل عليه ، ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان ـ تاكيد للوجود الانسانى ذاته ؛ ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ؛ كما أن هناك بحكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

٤ ـ تأمينات اجتماعية :

ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم في النضال الوطني وجاء الوقت الذي يجب أن يضمنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان .

من هنا نتبين أن تكافؤ الفرص كما حدده « الميثاق » لا يعني فقط أن يكون لكل مواطن نصيب عادل من الثروة الوطنية ، بل هو يحدد حقوقا أساسية لكل مواطن في الرعاية الصحية وفي التعليم وفي العمل وفي التأمينات الاجتماعية مما يجعل الطريق الى التحرية الاجتماعية ممهدا للوصول الى الاشتراكية العربية بدعامتيها من الكفاية والعدل ، محققا لأهداف ثورتنا الاجتماعية .

المرأة والأسرة والشباب :

ان الثورة الاجتماعية التي يعيشها مجتمعنا الآن تعمل بكل طاقاتها وامكانياتها للوصول الى أهدافها المرسومة ، وهي لا تكتفي في هذا المجال بقوى التحالف الوطني من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، بل هي تعمل على تكوين النواة الصالحة لحمل أمانة المستقبل ، وذلك بوضع التخطيط الكامل للافادة من جهود المرأة وقوة الشباب ، كما ترعى الطفولة وتعمل على حماية الأسرة بما يكفل البناء الاجتماعي السليم ، ويمكن تلخيص ما جاء بشأنها في الميثاق بالآتي :

المرأة :

« ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة » .

الميثاق :

ان المرأة والرجل صنوان متعاونان فى مجالات الحياة ، ان المساواة بين المرأة والرجل فى نطاق الدين والشريعة أمر ضرورى حتى يقوم المجتمع سليما قويا ، ولا شك أن الأغلال التى اصطنعتها عصور الظلم والتخلف حول المرأة يجب أن تتحطم وأن تزول (١)

ان العمل من حق المرأة ، ومن واجب المجتمع أن يهيىء للمرأة فرص العمل وظروفه ، وأن يدعم هذه الفرص دائما بما يصون المرأة ، ويحفظ عليها كرامتها ، ان العمل الشريف المنتج يعصم المرأة من الزلل ويجنبها التعرض للمتاعب وهو فى الوقت نفسه اسهام فى زيادة الانتاج .

ان واجب المجتمع أن يهيىء الأجواء الصالحة لكى تباشر المرأة أعمالها وواجباتها ، كما أنه من الواجب أن نوفر الظروف والأسباب التى تجعل المرأة تحسن التوفيق بين نصيبها فى العمل وبين واجباتها الأساسية فى ميدان الأمومة والأسرة .

---

(١) تقرير الميثاق « المحضر الرسمى ص ٧٩ »

ان المرأة كلما نالت مزيدا من الحقوق طالبها المجتمع بمزيد من الواجبات والتبعات ، ومن الطبيعي أن يستحث المجتمع جهود المرأة الواعية ، لكي تؤكد بالخطوات العملية أنها حين تؤثر في مجتمعها تأثير الخير والبر تؤثر فيه باعتبارها انسانة وشقيقة وزميلة للرجل تشارك ايجابيا بما يعود على الأسرة وعلى الجيل الصاعد وعلى المجتمع كله بالنفع والخير والكفاية .

الأسرة :

« ان الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ، ولا بد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطني ، مجددة لنسيجه ، متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطني . »

الميثاق

ان الأسرة هي أساس المجتمع ، وهي الخلية الأولى التي يتكون منها بناء الأمة ، لذلك كانت عنايتنا بالأسرة تحقيقا للعناية بالأمة كلها ومن الواجب أن نعمل دائما على دعم روابط الأسرة على أساس من الدين والأخلاق والوطنية ، وأن نعمل على زيادة الحقوق الأسرية المعنوية والمادية (١) .

الطفولة :

« ان الطفولة هي صانعة المستقبل ، ومن واجب الأجيال العاملة

---

(١) تقرير الميثاق « المحضر الرسمي ص ٨٠ » .

أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح »

الميثاق .

ولما كانت الطفوله هي الثمرة الاصيله والجليله للأسرة ، فانه من اللازم أن تتضاعف العنايه بها ، عن طريق الوقاية والرعاية ، وأن يعتبر اهمال الطفولة بجميع صوره اعتداء على المجتمع نفسه متمثلا في امتداده الحيوى الذى يجب أن يكون امتدادا صحيحا قويا يستمد قوته من تنظيم الاسرة وتحصينها ضد التمزق والتشرد ، ويجب أن يوفر المجتمع لأبناء الجيل الصاعد عوامل الأمن والسعادة والقوة (١)

ان المرأة هي نصف المجتمع والشباب هو أكسير الحياه له ، كما أن الطفولة هي التي ستحمل أمانة المستقبل ، من هنا كان هدف ثورتنا الاجتماعية أن يعمل المجتمع برجاله ونسائه وشبابه وأطفاله في عملية الزحف المقدس سعيا الى الحرية والاشتراكية والوحدة .

تأمين الثورة الاجتماعية :

ان الثورة الاجتماعية التى قامت في يوليه عام ١٩٦١ ، تحتاج الى تأمينها ، ضد العناصر المعتدية من الخارج ، وضد الرجعية المقهورة من الداخل ، وقد وضع الرئيس جمال عبد الناصر مبدأ لهذا التأمين ، أساسه التنظيم الشعبى الجديد ، والجيش الوطنى القوى حيث قال :

---

(١) تقرير الميثاق « المحضر الرسمى ص ٨ »

« لابد لنا الآن – سلامة النضال الشعبي – أن نقاتل الاستعمار في قصور الرجعية ، وأن نقاتل الرجعية في أحضان الاستعمار .

لقد أردناها ثورة بيضاء من أجل العدل ، ولم يتورعوا أن يجعلوها حمراء ملطخة بالدم استمرارا في الظلم واستبقاء له ، كنا نحلم بأن نبض الثورة بقلب رحيم ، ولكن الرجعية لم تتخل عن طبيعتها العدوانية ، ولم تتردد في اتباع أية وسيلة الى غاياتها المستغلة الشرسة حتى وسيلة القتل ، واستغلت الرجعية التي تركت لها لتضرب الشعب ولتخرب ولتدمر ، ولهذا نحن في حاجة الى التنظيم الشعبي ليكون أداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها صاحبة الحق والمصلحة في التغيير الثوري ولحمايتها والدفاع عنها ، ونحن نريد جيشا وطنيا من أجل حماية الشعب ، ومن أجل حماية أهداف الشعب ، ومن أجل وضع أهداف الشعب موضع التنفيذ ، جيشا وطنيا يحمي الديمقراطية السليمة التي نريدها وننادي بها » . ويقول « الميثاق » في الباب السابع « الانتاج والمجتمع » ما يأتي :

« ان هذا المجتمع الجديد الذي يبنيه الشعب العربي في مصر على دعائم الكفاية والعدل ، يحتاج الى درع واقية من عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلي .

ان دور القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمي عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما أنه يتعين

عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى » .

ان ثورتنا الاجتماعية التي قامت في يولية عام ١٩٦١ تستند في حمايتها الى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي سيقيمه التحالف الوطني الذي يضم قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، والذي سيتخذ من « الميثاق الوطني» دليلا للعمل الثوري ومن الجيش الوطني القوي درعا واقية له .

رسالة المجتمع الاشتراكى :

قال الرئيس جمال عبد الناصر عن رسالة المجتمع الاشتراكى ما يأتى :

• لم تكن شريعه العدل ـ شريعة الله ـ تسمح بأن يكون الغنى ارثا ، وبأن يكون الفقر ارثا ، وبأن تكون الصحة ارثا ويكون المرض ارثا ، وبأن يكون العلم ارثا ، وبأن يكون الجهل ارثا ، وبأن تكون الكرامة الانسانية ارثا ، وبأن يكون الذل الانسانى ارثا •

ـ ان شريعة العدل ـ شريعة الله ـ ترفض ذلك وتأباه • ،

الاشتراكية عقيدة :

يقولون : ان اشتراكيتنا نظام وسط بين الأنظمة ، وانه نظام ابتكرناه ، ولكن بما أن لنا شخصيتنا المستقلة ؟ فكذلك ينبغى أن يكون لنا نظام اجتماعى مستقل •

ان العقائد الاجتماعية لاتستقر وتثبت لمجرد أنها اختراع خاص للمنادين بها لم يقلدوا به أحدا ولم يسيروا به فى ركاب غيرهم ، انما

تنبت العقائد الاجتماعية حين تكون تعبيرا عن قلوب أصحابها وعقولهم وأرواحهم •

ان قلب الأمة هو امانيها ، وعقل الأمه هو حاضرها ، وروح الأمة هو تاريخها وليس فى وسع المرء أن يقف موقفا وسطا بين قلبه وعقله وروحه ، كذلك ليس فى وسعه ان يخترع فيها ويصنع ، وانما مزيج القلب والعقل والروح لأية أمة اى ماضيها وحاضرها ومستقبلها ـ هو الذى يتفاعل ليكون فى نهاية الأمر عقيدتها الاجتماعية أو هكذا ينبغى أن يكون •

فليست عقيدتنا وسطا بين العقائد ، وانما هى التطور الطبيعى الى مداها ، كذلك ليست هى اختراعا تنفرد به ، وانما هى التعبير الأصيل عن ظروفنا الخاصة ، لذلك يجب أن يعمق اقتناعنا بها كعقيدة واعية فاهمة •

لقد عملت الثورة على تصفية الصراع الطبقى الحاد ، وذلك بتذويب الفوارق الضخمة بين الطبقات ، وازالة الخلاف بين فئات الناس فى المجتمع حتى أصبح مجتمعنا بكل ملامحه • اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا •

اشتراكى ••• لأن الاشتراكية هى الوعى الذى لا مفر منه لتحقيق العدل ، فكان توزيع أراضى الاصلاح الزراعى والاراضى

المستصلحه ، وكذلك سيكون توزيع الأراضى الناتجـــه عن برامج زيادة المساحة المزروعة باستغلال فائض مياه النيل أو اقامة السـد العالى أو الآبار الجوفية ، توزيعها وليس بيعها ، لأن بيعها ســوف يؤدى الى أن يمتلكها الذين يملكون ؛ على حين أن هدفناالاشتراكى أن يملك الذين لايملكون .

وكذلك كان الاتجاه الى وجود قطاع عام فى الصناعة يشارك فى ملكية المؤسسات الكبرى ويسيطر على مصادر القـــوة الرئيسية كالكهربا والبترول مثلا ..

ديمقراطى ... ذلك لأن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أمانيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان جسامة المهمة تحتاج الى مشاركة واسعة المدى فى العمل لها ، من هنا جاء التفكير فى الاتحاد القومى كأداة لتحقيق الديمقراطية الملازمة معالوحدة الوطنية ، وكان هدفه تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة ؛ ثم جاءت بعد ذلك فكرة الاتحاد الاشتراكى العربى حتى يمكن أن يحمل الرسالة على أسس أكثر فاعلية لتحقيق حكم الشعب بالشعب بعيدا عن الرجعية التىتسللت الى تشكيلات الاتحاد القومى فى الماضى .

تعاونى ... لأن التعاون هو وسيلة تنظيم النشـــاط الخاص وتدريبه والمحافظة عليه ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فلم

يكن من المعقول مثلا أن تكون الاشـــتراكية هى مجرد تحويل الأجير الى مالك أرض ، وانما الاشـــتراكية الحقيقية تتأكد حين يواصل التعاون دوره بعد توزيع الأرض على مالكها الجديد فيوفر له كل احتياجات الانتاج ويحميه من الاستغلال •

وكذلك الحال فى الصناعة ، فان الاشتراكية ليست مجـــرد تشجيع أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة ، بل ان الاشتراكية الحقيقية تتأكد حين يتحول هذا التشــجيع الى حماية تعاونية ، تستهدف تسهيل الحصول على المواد الخام وتصريف الانتاج دون التعرض للمضاربة والاحتكار •

من هنا نستطيع أن نصل الى تحليل منطقى لمبدئنا « الاشتراكى الديمقراطى التعاونى » هو أن الاتحاد الاشـــتراكى أصبح الحل الوحيد لمشكلة دفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطى يؤكد حكم الشعب بالشـــعب ، وفى الوقت نفسه فان الاشتراكية والتعاون هما الحل لمشـــكلة اعادة قوانين العدالة بين المواطنين وخلق فرص المساواة أمامهم • (١)

---

(١) ديمقراطيتنا فى الميثاق للدكتور محمود محمـد الجوهرى ، ص (٩) •

ولكن كيف حققنا التطور فى خلال الأحد عشر عاما الماضية للاتجاه بالاشتراكية العربية نحو هدفها المرسوم ؟

كانت العلامة الأولى فى تحديد الملكية وقانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ وتوزيع الاراضى على المعدمين وتحويل الاجراء الى ملاك ؛ وكانت الخطوة العملية « الثانية » هى عمليات التأميم التى بدأت بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ؛ وانتهت بعمليات التمصير التى تمت عام ١٩٥٧ – كل هذه كانت خطوات نحو الاشتراكية العربية؛ الى أن انتهت بقوانين التعاون المتعددة ؛ ثم قوانين يوليـة عام ١٩٦١ المجيدة التى حققت الثورة الاجتماعية التى كنا نسعى الى تحقيقهـا منذ اليوم الأول للثورة فى ٢٣ من يولية عام ١٩٥٢ ؛ ثم جاء الميثاق الوطنى » فرسم الطريق الى الاشتراكية واعادة التنظيم الشعبى على أساس ان يحمل اسم « الاتحاد الاشتراكى العربى » وكانت هـذه التسمية كافية لتؤكد أننا نسير الى الاشتراكية العربية بكل طاقاتنـا وامكانياتنا حتى نحقق مجتمع الكفاية والعدل الذى أصبح الهـدف الأصيل لاشتراكيتنا .

مجتمع ما قبل الثورة :

كيف كان مجتمعنا الذى عشنا فيه قبل الثورة ؟

من ناحية أحزاب متعددة •• حكم فاسد •• أهواء وأطماع شخصيه •• الأنانية والفردية تسيطر على البلاد •• احتكار فئة معينه لحكم الشعب ؛ استعمار يعمل على تخلف البلاد •• فوارق مخيفه بين الطبقات •• تفاوت فى الرزق وفى مستوى المعيشة وفى الثقافه وفى التعليم وفى الصحة ؛ وفى كل ما يمس البناء الاجتماعى •

ومن ناحية أخرى •• ضغط وكبت من الطبقات العليا على ما دونها من الطبقات لكيلا تجد متنفسا للنهوض أو تجد القدرة والقوة والحرية للمقاومة والمطالبة بحقها فى حياة انسانية حرة كريمة

ثم •• انحلال خطير فى الطبقة الحاكمة •• بذخ واسراف واستغلال •

ثم •• انعزال بعض الفئات •• وتفشى الجمود فى الأفكار •

والجهاز الحكومى يسير فى تيار خطير ؛ يجرف معه مصالح الجماهير وفى كلمات بسيطة يمكن تلخيص ماكان عليه جهاز الدولة فى أنه : روتين قاتل ؛ ورشوة وتلاعب وتهريب وتزوير واهدار لحقوق الشعب •

جهاز يخدم قلة على حساب الكثرة •• جهاز فى خدمة الاغنياء والأثرياء وأصحاب السلطة والنفوذ على حساب الفقراء والمحتاجين والضعفاء •

مجتمع منحل •• لا مسئولية ولا خلق ولا ضمير ولا احساس،

وانما مصالح الناس ضائعة وشئونهم مهملة ؛ وأمورهم فى يد فئـه مستهترة انتهازية مغرضة •

هكذا كانت الحال •• وهكذا أراد لنا الاستعمار وأعوانه من الرجعيين والاستغلاليين والاقطاعيين والنفعيين •

ثم كانت السلبية القاتلة •• التى أدت بنا الى التراخى والكسل والتواكل •• تدعم الفساد الذى استشرى وتغلغل فى كل أمر من أمورنا وكان من الصعب بل من المستحيل القيام بعمليات الاصـــلاح •• بل كان هناك يأس تام •• وكدنا نسقط فى الهاوية •

لذلك اتخذت الثورة الطريق الاشتراكى ؛ لكى ترفع الأثقال عن كاهل الجماهير الشعبية ؛ أثقال الماضى البغيض من استبداد وظلم ولكى تقضى على كل المظالم الاجتماعية والمتناقضات التى ورثناها من الأجيال الماضية ومن عهود الاستعمار والرأسمالية ؛ وأخيرا لكى تقضى على الجمود والسلبية •

الاشتراكية العربية :

كثيرا ما تفهم الاشتراكية فهما خاطئا •• وأوجه الفهم الخاطىء كثيرة ومتعددة •• ولعل أهمها هو فهمها على أســـــاس أنها نظام اقتصادي فقط لا يمس النواحى الأخرى فى حياة الفرد والمجتمع (١)

---

(١) من محاضرة للسيد/ كمال رفعت وزير العمل عام ١٩٦٢ فى جريدة أخبار اليوم •

فالاشتراكية تقدم حلولا اقتصادية لمسائل كثيرة تتعلق بالانتاج والاستهلاك وتوزيع الثروة والملكية العامة وأحوال العمال وشروط العمل وما الى ذلك •• ولكن هذه الحلول جميعها ما هى الا ناحية واحدة من نواحى الاشتراكية ، وفهمها على هذا الأساس وحده فهم خاطىء لا ينفذ الى الأعماق بل يتجاهل الأسس التى تقوم عليها والآفاق البعيدة التى تذهب اليها •

فالاشتراكية العربية •• ليست مذهبا اقتصاديا فحسب ؛ وانما هى أيضا مذهب انسانى •• مذهب للحياة ومذهب للفهم ••. وهى بعد ذلك أسلوب للحياة وأسلوب للفهم تتناول جميع أوجه النشاط التى فى المجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية •• فالفرد لا يكون اشتراكيا بمجرد أنه يعيش فى ظل نظام اشتراكى •• وانما لكى يكون اشتراكيا عليه أن يفهم الحياة وأن يعمل فى الحياة وان يكافح فى الحياة •• فالمجتمع الاشتراكى هو مجتمع العمل والكفاح •

وعلى هذا فحينما نؤمن بالشعب وبكتله الكادحة ؛ وحينما نؤمن بأنهم الغاية والوسيلة والأداة فى الوقت نفسه •• وحينما ندرك أن لكل فرد من أفراد الشعب حقا فى أن تهيأ له ظروف الحياة الانسانية من اقتصاد وسياسة وثقافة وصحة وعلم •• الخ •• وحينما ندرك أن كرامة الفرد والاستغلال لا يمكن أن يلتقيا •• نكون قد خطونا أولى خطواتنا نحو الاشتراكية •

والأشتراكية العربيه ليست رداء يلبسه الفرد فى المناسـبات ووفق الظروف • والمجتمع الذى اعتنق الاشتراكية عليه أن يسـير فى الطريق الى نهـايته ؛ وعليه أن يعرف انه ليس هناك محاط للوقوف ؛ وعليه أن يخلق الانسان الاشتراكى ماديا وأخلاقيا ؛ ذلك الانسان الذى سيقوم على أكتافه المجتمع العربى الاشتراكى :

فالاشتراكية •• أسلوب انسانى قبل كل شيء •• ولا بد أن يكون نابعا من القلوب •

والاشتراكى •• هو الذى يفنى فى سبيل المجموع وأن يضحى بنفسه •• وينكر ذاته •

والاشتراكى يجب أن يحس باحساسات الناس ويشـعر بشعورهم ويتألم ويعمل على التخفيف عنهم •

الاشـتراكى هو الذى يترجم رغبات الناس الى أفعال والى حقائق ؛ وهو القادر على تحويل الأحلام الى واقع حى ••

هو الانسان الذى لا يقف جامدا متحجرا مرتبكا أمام العقبات •• وانما هو الذى ينطلق ويتخطى العوائق والحواجز مهما كانت •• وهو الذى يذيب نفسه من أجل مجموع الشعب •

وهذا الواجب لاعداد الرجل الاشتراكي يفرض علينا أن نبادر الى انفاذ عملية التغيير النفسي حتى لا تكون سببا مباشرا في تعطلنا أو الحد من قوة المد الثوري والنمو الثوري اذا أهملنا أو بدأنا فيها متأخرين ..

يجب أن نبدأ من الآن .. في كل مكان وفي كل قطاع وعلى جميع المستويات في وقت واحد وبطريقة ثورية وبقوانين ثورية أيضا .. من الأسرة ومن البيت .. من المدرسة ومن المكتب ومن الحقل ومن المصنع ومن المتجر ومن الشارع .

وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن عملية التغيير النفسي كان يجب أن تتم قبل ذلك بكثير ؛ وكان يجب أن نسبق بها جميع عمليات البناء الاشتراكي الأخرى . فنحن كما قال الرئيس جمال عبد الناصر: « يجب أن ندخل في معارك مع أنفسنا ؛ وتتغلب على نقط الضعف فينا . (١)

ان عملية التغيير النفسي .. هي اللوحة الرائعة البارزة التي سيراها العالم ، وسيحكم بها على عملية التغيير الجديد لمجتمعنا .

نريد أن نضرب المثل على أننا شعب استطاع بارادته وبايمانه وبثقته في نفسه أن يقوم بعملية تحويل أكبر ؛ ويغير أسس مجتمعه مدى السنين .. وان في قدرته أن يهيىء الجو النفسي العام داخل

---

(١) مصطفى المستكاوى ـ التطبيق الاشتراكي ـ ص (٧٢) .

الجمهوريه للسـير فى طريق الخير والرخاء والتعاون والتعامل الانسانى المبنى على الخلق الاشتراكى •

ان عملية التكوين النفسى للمجتمع تتطلب منا قوة خلقية : وتتطلب منا أن نجابه الموقف بشجاعة ؛ وان نتقبل الخطأ ونعمل على تلافيه ؛ وان نتدارك الاهمال بسرعة ، وألا نسمح لأنفسنا بأن نعود الى الوراء أو نتخلف عن ركب الحضارة الانسانية بأية حال •

علينا أن نحاسب أنفسنا ؛ وأن يكون الضمير هو الحكم فيما نبذل من جهد •••

ثم •• لماذا نخاف ؟ •• ان « الرجل الاشتراكى » بمفهوم هذه الكلمة الذى يعمل بشرف ـ ويضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار ـ لن يخشى شيئا ••

والفرد الذى لا يستغل منصـبه أو وظيفته أو عمله لا يخشى صدور أى قانون أو ميثاق يساهم فى ازدياد قوة الدفع نحو بنـاء المجتمع ونحو الايجابية فى التطبيق الاشتراكى •

والمواطن الذى يعمل بضمير ؛ ويحاسب نفسه ويراقب عمله والذى يصمم على أن يكون قدوة حسنة لغيره لن يهمه اطلاقا صدور أية تشريعات أو اجراءات تهدف الى التغيير النفسى للمجتمع وتنظيم علاقاته مع الآخرين أو تنص على كيفية القضاء على التلاعب والاهمال والتزوير والغش والاستغلال والانحراف عن الطريق الاشـتراكى السليم •

فما دامت المبادىء هى الأســـاس وهى انخصه فى العمل ؛ وما دامت الأخلاق هى التى تحكمنا وتنظيم العلاقات بيننا ؛ فلن يظلم أحد ولن يغبن .

فلسفتنا الاشتراكية فى « الميثاق » :

لقد رسم الميثاق فلسفتنا الاشتراكيه فى بابين من أبوابه همـا الباب السادس تحت عنوان « فى حتمية الحل الاشتراكى » والباب الثامن تحت عنوان « مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله » وانى أسجل هنا بعض الفقرات الهامة التى تحدد خطواتنا نحو اشـــتراكيتنا العربية .

« ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .

ان الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .

ان ذلك لا يقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنيـــه بين المواطنين ؛ وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شىء توسيع قاعـــدة هذه الثروة الوطنية بحيث نستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها ــ الكفاية والعدل ــ هى طريق الحرية الاجتماعية .

ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى

في مصر ؛ وصول يؤدى الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى ؛ وانما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضهـا الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ؛ كما فرضتهـا الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الآخير من القرن العشرين • »

« ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة •

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت •

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق أهدافها ؛ وهـذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقـا لخطة محددة •

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقـدم الاقتصادي والاجتماعي وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالهـا السياسية والاجتماعية •

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصـة ؛ ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها ؛ وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

الأول ـ خلق قطاع عام قادر على أن يقود التقدم فى جميع المجالات ؛ ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية •

والثانى ـ وجود قطاع خاص يشارك فى التنميـــة فى اطار الخطه الشاملة لها من غير استغلال ؛ على أن تكون رقابة الشـــعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا •

ان ذلك الحل الاشتراكى ؛ هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة • »

« ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته ـ تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى •

ان هذه القوانين ـ امتدادا لمقدمات سبقتها ـ كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير •

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامهـــا بالكفاية التى تمت بها وبالجو السلمي الذى تحققت فيه لولا قـوة ايمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهـــة

حاسمة من الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعة؟ ويؤكد سيادته على مقدرات الثورة فى بلاده •

ان قوانين يوليو المجيدة ؛ والطريقة الحاسمة التى تمت بها ، والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين ، فى الفترة الحرجة التى أعقبت التحويل الواسع المدى ، قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها •

وفى أثناء مناقشة « الميثاق الوطنى » وجهت الى السيد الرئيس بعض الأسئلة والاستفسارات عن اشتراكيتنا كان أهمها الفرق بينها وبين الشيوعية وقد أجاب سيادته بالآتى (١) :

١ ـ اننا نؤمن بالله وبالرسل ؛ والشيوعية تنكر وجود الله ، وتعتبر الدين أفيون الجماهير !

٢ ـ اشتراكيتنا تنقل الشعب من دكتاتورية الرجعية الى ديمقراطية الشعب ؛ والشيوعية تنقل الشعب من دكتاتورية البرجوازية « الرجعية » الى دكتاتورية طبقة البروليتاريا •

---

(١) الطريق الى الاتحاد الاشتراكى العربى للدكتور محمود محمد الجوهرى ص (٨) •

٣ ـ اشتراكيتنا تقبل الملكية الزراعية والشيوعية تنادي بتأميم الأرض .

٤ ـ اشتراكيتنا تقبل الملكية الخاصة غير المستغلة والشيوعية لا تقبل أية ملكية على الاطلاق .

٥ ـ اشتراكيتنا تؤمن بتذويب الفوارق بين الطبقات ؛ وتحل التصادم بالوسائل السلمية ؛ والشيوعية تؤمن بالقضاء على البرجوازية بالعنف وتحطيمها بدون أي تعويض .

الطريق إلى مجتمع جديد

لقد حددت الثورة الاجتماعية التي بدأت مع الثورة منذ عام ١٩٥٢ ؛ وتأكدت بقوانين يولية الاشتراكية عام ١٩٦١ ملامح المجتمع الجديد ؛ الذى استطاعت الثورة أن ترسم صورته النهائية «اشتراكى ديمقراطى تعاونى » ؛ ولقد أوضحنا المعنى العـــام لكل دعامة من الدعامات الثلاث بالتفصيل والتى يمكن اجمالها هنا فيما يأتى :

• اشتراكى أى يملك الشـــعب كل أدوات الانتاج ويعود عائدها عليه •

• ديمقراطى يؤكد حكم الشعب بالشعب وأن السيادة العليا له

• تعاونى أن يكون الفرد للمجموع والمجموع للفرد •

لقد تطلبت منا هذه الصورة المبســـطة للمجتمع الجديد أن نوفر للشعب من الخدمات ما يحقق له الرفاهية والأمن والرعـــاية الصحية والاجتماعية •

قطاع العمال :

القطاع الزراعى لا يرفع وحده المستوى المعيشى للشـــعب ؛ لذلك عملت الثورة على دعم القطاع الصناعى بانشاء المصانع وتوزيعها

على جميع أنحاء الجمهورية بعد أن كانت مركزة فى العاصمة ؛ وذلك لنشر الوعى الصناعى ؛ وللتخفيف عن العاصمة التى ازدحمت بسكانها ولأسباب أخرى لا مجال لذكرها •

وانشاء المصانع قد أدى بدوره الى زيادة العمال زيادةمحسوسة وكان من الطبيعى أن تعمل الدولة علىحصر البطالة فى أضيقالحدود اذ أن النظام الاشتراكى يهدف فيما يهدف الى توفير العمل للعمال القادرين وأن يرعى العامل ويحميه من السخرة أو بخس حقه أو فصله من عمله لأوهى العلل والأسباب وأن يرعاه رعاية اجتماعية وصحية ونفسية ؛ وأن يضمن له مستقبله فى حال العجز أو الشيخوخة أو التعطل أو الاصابة أو الوفاة •

كذلك حددت الثورة ساعات العمل اليومية بما لا يزيد على سبع ساعات ؛ وأجبرت أصحاب المصانع على منح العمال اجازة أسبوعية وعدم تشغيل من تقل أعمارهم عن ١٢ عاما •

المؤسسات الاجتماعية :

ولم تكتف الدولة بهذا ؛ بل عملت على فتح مراكز للتأهيل المهنى للمكفوفين ومشوهى الحرب أو من أصيبوا بعاهات مستديمة ليتمكنوا من مزاولةأعمال تلائمهم ؛ فيصحوا نفسيا ؛ ويرتفعمستواهم المعيشى ؛ ولا يستشعر أحدهم أنه عاجز أو ضعيف أو يعيش عبئا على غيره •

الثقافة العمالية :

ليس هذا فحسب ؛ بل انها التفتت الى عامل هام له خطره وهو التثقيف العمالى بايجاد مكتبة عمالية تهتم بشئون العمل والعمال ؛ وتوجههم التوجيه السديد ؛ فلا يقعون تحت خطر الدعوات الهدامة ولا ينحدرون الى هاوية الرذيلة أو الاجرام أو ادمان المسكرات او المخدرات ؛ كما التفتت الى تخريج قادة نقابيين صالحين ؛ فافتتحت أربعه مراكز للثقافة العمالية فى القاهرة والاسكندرية والمحلة الكبرى والسويس ؛ وقد أدرجت فى مشروع السنوات الخمس برنامجا لزيادة عدد هذه المراكز لتؤدى رسالتها كاملة فى كل المحيط العمالى •

تطور التأمينات الاجتماعية فى عهد الثورة :

يعتبر ميدان التأمينات الاجتماعية أحد الميادين الرئيسية التى ارتبطت بأهداف الثورة من البداية • وكان الخط العريض لسياسة التأمينات الاجتماعية فى بلادنا يريد من برنامج الثورة أن يصل الى تحقيق حماية كاملة فعالة للمواطنين من النتائج الاقتصاديه والنفسية التى تترتب على فقدهم لقدرتهم على الكسب اذا ما تعرضوا لأى خطر من أخطار الحياة التى تواجه الانسان سواء توقعها أو لم تكن فى حسبانه كالشيخوخة والمرض والعجز والوفاة والبطالة ؛ كما تهدف أيضا عن طريق غير مباشر الى رفع مستوى المعيشة لأفراد الشعب ودعم الاطمئنان النفسى للقوى المنتجة للشعب •

والتامينات الاجتماعية خمسة أنواع هى :

• تأمين الشيخوخة وقد بدىء فى تطبيقه عام ١٩٥٦ ؛ ويدفع فيه العامل ٥٪ من أجره وصاحب العمل ٥٪

• تأمين العجز والوفاة ؛ ويدفع فيه صاحب العمل ٢٪ من أجر العامل ولا يلتزم العامل المساهمة فى هذه النسبة .

• تأمين اصابات العمل الصادر به (قانون ٢٠٢ لسنه ٥٨) ؛ ويدفع فيه صاحب العمل ٣٪ من نسبة الأجور ولا يساهم فيه العامل أيضا .

• التأمين الصحى بدأ فى عام ١٩٥٤ ؛ وسوف يطبق تطبيقه شاملا .

• تأمين البطالة وهو ما نأمل تحقيقه ولو أننا نعالجه بمحاولة توسيع مجال العمل واتاحة الفرصة للجميع .

وهكذا أصبح للعامل والموظف الحق فى تأمينه ضد الشيخوخة والعجز والوفاة واصابات العمل والمرض .

والثورة بتحقيقها هذه الأنواع من التأمينات الاجتماعية ؛ قد كفلت لكل فرد من رعاياها ما يمكنه من الاحتفاظ بمستوى مقبول لمعيشته ومعيشة من يعولهم ؛ وطبقت مبدأ التضامن الاجتماعى بين جميع المواطنين بموجب حق قانونى ثابت .

الشباب والرياضه :

عندما نذكر تطورنا الاجتماعى ؛ لا يمكن أن نغفل قوة من القوى البناءة فى المجتمع ؛ وهى قوه الشباب الذى يعتبر عماد كل نهضة وتقدم فى الشعوب ؛ والحركة الدافقة لدفع عجلة الاصلاح والتطوير •

الشباب :

قال الرئيس جمال عبد الناصر •• « ان الشباب هم مستقبل هذه الأمة ؛ وعلى عاتقهم تقع مسئولية البناء ومسئولية التعمير •• »

من أجل هذا أنشأت الثورة المجلس الأعلى لرعاية الشباب لنشر التربية الرياضية والاجتماعية بين الشباب ؛ واعداد القادة اللازمين لتنفيذ برامج التربية الرياضية والاجتماعية بين الطلبة والعمال وجميع الموظفين فى سن الشباب •• وباختصار •• أنشىء المجلس الأعلى ليعمل كل ما من شأنه رفع مستوى الشباب صحيا واجتماعيا ورياضيا وثقافيا •

وقد قام المجلس برسالته على أكمل وجه ؛ فعلاوة على انشائه مراكز الشباب فى جميع عواصم المحافظات اهتم بانشاء المعسكرات وتنظيم الرحلات واعداد القادة وانشاء المعاهد الرياضية ؛ كما نظم اشتراك الشباب فى مشروعات الخدمات العامة •

فاشترك الشباب فى تعمير قنا بعد أن غمرتها السيول ؛ ثم فى

تعمير بور سعيد بعد العدوان ؛ وفى معسكر العمل الدائم بالاسماعيلية لتوسيع القناة •

وقام الطلبة بمشروع تشجير منطقة الدراسة فغرسوا الأشجار محل التلال الترابية التى تطوعوا بازالتها ••

ويقوم المجلس حاليا باعداد قادة للأعمال الفنية كانشاء الطرق •

ولم يقتصر نشاط المجلس على هذه النواحي وحدها ؛ بل تعداها الى غيرها فى ميادين التربية القومية والتربية الاجتماعية والرعاية الصحية وأهمها مشروع البطاقات الصحية للطلبة ؛ كما شجع التفوق الرياضى ؛ فأتيح للمتفوقين فرص دخول الجامعات والمعاهد العليا مع استثنائهم من شروط الدرجات التى يجب أن يحصل عليها الطالب العادى •

وبالرغم من أن المجلس الأعلى لرعاية الشباب قد أنشىء فى عام ١٩٥٦ ـ استطاع فى هذه الفترة الوجيزة تنظيم شئون الرياضة من الناحية الاجتماعية والقومية ؛ فالى جانب انشاء استاد القاهرة العظيم ؛ أصبح فى كل قرية ومدينة وكل حى لجنة للشباب وقامت الأندية الرياضية والريفية والساحات الشعبية فى كل مكان •

ان الشباب عنصر حيوى فى معدن هذا الشعب الأصيل ؛ يكفل لهم مجتمعنا الجديد حقهم من العلم والثقافة والمعرفة لتنمية ملكاتهم وابراز قدراتهم ؛ ويتيح لهم فرص العمل للمشاركة فى بناء المجتمع

ان أهميه دور الشباب فى بناء المجتمع الاشـــــتراكى ودعم مبادئه تؤكد ما توفره له من رعاية شاملة تتفق مع أهداف مجتمعـ الجديد ؛ حتى يكون عاملا ايجابيا فى الحفاظ على مبادىء المجتمع الاشتراكى العربى ؛ والوصول به الى أهدافه ؛ كما توجب عـلى الشباب أن يسهم بكل طاقته فى مجالات الخدمة العامة ؛ حتى يتعرف المجتمع الذى يعيش فيه عن طريق المشــاركة فى العمل ؛ وبذلك يكون الشباب قادرا فى المستقبل على حل مشكلات هذا المجتمع .

ان علينا أن نعنى عناية خاصة بتربية الشباب وتوعيته بواجباته نحو المجتمع الاشتراكى (١) ؛ لذلك يجب أن يشمل التخطيط وضع خطة عامة متكاملة لرعاية الشباب بدنيا ودينيا وسياســيا لنضمن له سلامة الجسم والدين والخلق ؛ وندعم ايمانه بمبادىء الديمقراطية والاشتراكية والوحدة العربية فى مجتمعنا الجديد ؛ ونحميــه من المراهقة الفكرية والانحرافات المذهبيــة ؛ وننمى فيه الشــعور بالمسئولية للقيام بواجباته نحو المجتمع ؛ ولابد أن تتعــاون جميع الأجهزة المسئولة عن الشباب فى تنفيذ هذه الخطة .

الرياضة :

لم تتخلف الرياضة عن ركب الثورة ؛ بل سارت معها جنبا الى جنب .. تطورت وانتشر وعيها ؛ وأخذت سبيلهـــا الى كل

---

(١) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى ٨٠) .

المواطنين •• لم تعد رياضة ما مقصورة على طائفة دون الاخرى ؛ بل أصبح أبناء الوطن جميعا يتمتعون برياضتهم على قدم المساواة •• جنود الشرطة احتلوا الصفوف الأولى فى التجديف رياضة الطبقة الخاصة سابقا •• والسلاح والفروسية أصبحا فى متناول الشعب ••

والواضح أيضا أن هناك مبادىء وخطوطا عريضة تميز رياضة عهد الثورة •

الرياضة أصبحت علما :

أصبحت الرياضة علما يقوم على أسس مدروسه ؛ لا ارتجال فيها •• واستحداث هذه النظرة استتبع التوسع الكبير فى المعاهد العالية والمتوسطة التي تخرج معلمى التربية الرياضية ومعلماتها ؛ فأصبح يقبل فيها فى العام الواحد ما يقرب من ألف طالب وطالبة •

الرياضة أصبحت للجميع :

والمبدأ الهام الثانى هو أن الرياضة أصبحت للجميع •• للطلبه والعمال والموظفين •••

وقد نظمت الثورة الأندية والاتحادات الرياضية على أسس جديدة ؛ وأعادت تشكيل اللجنة الأولمبية لتحقيق أهداف الثورة فى الناحية الرياضية وحددت اختصاصاتها فى الآتى :

- تنظيم الدورات الأولمبية والاقليمية التى تقام فى بلادنا •
- رعاية الحركة الرياضية وحماية الهواية •

• مساعدة الاتحادات الرياضيه فى أداء رسالتها ؛ مع الاشراف على اعداد الفرق للدورات الأولمبية •

• المحافظه على القواعد والمبادىء الأولمبيه وتنظيم استخدام العلم الأومبى وحمل الشارة الأولمبية •

وهكذا حرصت الثورة على النهوض بالمستوى الرياضى للجمهوريه فأعدت مشروع السنوات الخمس للرياضة لخلق جيل سليم جسمانيا وعقليا وروحيا ؛ وعملت على التأمين على حياة اللاعبين ضد الاصابة والوفاة فى أثناء المباريات الرياضية •

الاسكان والمرافق :

لا يكفى أن نعيش ؛ فالحياة لها مقومات •• أهمها السكن ؛ والثورة لم تقف مكتوفة أمام هذه المشكلة •• جابهتها بحزم •• بالامكانيات والمال والمهندسين والفنين والمشروعات الجبارة ولم نضن فى سبيل حل هذه المشكلة بأى شيء •

وكان أمام نظر الثورة وهى تعمل لحل مشكلة الاسكان أبحاث اللجان المتخصصة فى الأمم المتحدة التى قارنت بين الأوضاع الاجتماعية والصحية للأهالى الذين يسكنون المناطق الخربة والأهالى الذين يعيشون فى مناطق حديثة • وتدل هذه الأبحاث على حقائق كثيرة أهمها :

• نقص فى نسبة الوفيات بنسبة ١٥٪

- نقص فى حالات الاصابة بالسل بمقدار ٤٥٪
- نقص فى أمراض الأطفال بمقدار ٣١٪
- نقص فى جرائم الأحداث بمقدار ٥١٪
- نقص فى حوادث الحريق بنسبة ٧٤٪

سياسة الاسكان :

لم يبدأ الاهتمام بمشروعات الاسكان الشعبى على نطاق واسع قبل عام ١٩٥٣ ؛ ولما كان من المبادىء الاشتراكية المقررة توافر المسكن لكل أسرة ؛ ولما كان القطاع الأهلى قائما على الافادة والاستثمار والتغالى فى كثير من الأحيان فى أجور المساكن ؛ فقد عمدت الحكومة الى انشاء المساكن الشعبية عن طريق الجمعيات التعاونية والبلديات ووزارة الأوقاف بأجور معتدلة تحتملها جمهرة الشعب ؛ وتوجت عملها بتكوين مؤسسة عامة للاسكان والتعمير برأس مال ضخم لبناء المساكن وتأجيرها بالأجر المناسب ؛ وكان على الدولة أن تفعل هذا بعد زيادة عدد السكان وأيول دور كثيرة للسقوط ووجود أحياء كثيرة شعبية وقرى ريفية قد بنيت منذ زمن بعيد ولم يراع فى مساكنها أية مراعاة لصحة ساكنيها أو تخطيط لشوارعها وطرقها فرصدت فى ميزانيتها ٦٢/٦١ مبلغ ١٤ مليون جنيه للاسكان .

وقد خصص مبلغ ٢٠ مليون جنيه سنويا للاسكان خلال السنوات الخمس القادمة منها مليونا جنيه للمبانى خارج كردونات

المدن ؛ والباقى وقدره ١٨ مليون جنيه يوزع بنسبة ٧٥٪ للاسكان الشعبى و ٢٠٪ للاسكان المتوسط و ٥٪ للاسكان فوق المتوسط •

تكافؤ الفرص :

وقد بلغ تطورنا الاجتماعى حد نبذ الاستثناءات ؛ واستنكار المحسوبية وتقديم ذوى القربى ؛ فطالبت الثورة بوضع حد لكل ذلك وجعلت فى برنامجها اتاحة الفرصـــة لذوى المواهب والكفاية ؛ فوظائف الدولة لا يعين فيها الا بامتحان يجـــريه ديوان الموظفين ؛ ووظائف السلك الدبلوماسى لا يعين فيها الا بامتحان دقيق بعـــد أن كانت مقصورة على أبناء الرجعيين أو المقربين •

ومنعا للمحسوبية أصدر رئيس الجمهورية قرارا بأن يكون الترقى حتى الدرجة الثانية بالأقدمية المطلقة ؛ اذ كان الترقى بالاختيار لا تتوافر فيه الكفاية قدر ما يستهدف ترقية المحظوظين ؛ وفتح مجلس الدولة بابه لكل متظلم أو مظلوم •

العدالة الاجتماعية :

واذا كان موظفو الدولة يشكلون عددا ضخما من المواطنين فقد أمنوا على مستقبلهم ؛ فاذا تركوا الخدمة وجدوا المعاش الشهرى فى انتظارهم بعد أن لم يكن لأكثرهم الا مكافأة تصرف دفعة واحدة ؛ وقد تذروها الرياح لأى سبب فاذا الأسرة تتضـــور جوعا ولا تجد ما يمسك رمقها •

ولا شك أن من العدالة الاجتماعية التقريب بين دخول الأفراد فلا يفشو في الأمة الطاعون المزدوج ؛ الغنى الفاحش والفقر المدقع ؛ وقد عمدت حكومة الثورة الى السير قدما في سبيل التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية وذلك باصدار قانون الاصلاح الزراعي كما قدمنا ؛ وفرض خدمات والتزامات من جانب أصحاب الأعمال نحو العمال ؛ وفرض ضرائب تصاعدية تبلغ ٩٠٪ في الشرائح العليا ؛ واعفاء ذوي الدخول الصغيرة نسبيا من الضرائب واتباع كل ما من شأنه زيادة الانتاج القومي .

الرعاية الصحية :

الخدمات الاجتماعية : هدف أصيل من أهداف الثورة ؛ ومن أهمها الرعاية الصحية ؛ فمنذ عام ١٩٥٣ حتى اليوم قد تم افتتاح ما يزيد على خمسين مستشفى بالاضافة الى استكمال معامل وأجهزة وأدوات وافتتاح أقسام كانت تنقص المستشفيات القائمة .

ولما كانت الوقاية خيرا من العلاج فقد أولت الثورة الصحة الوقائية عنايتها ؛ فافتتحت وزارة الصحة ما يقرب من ٤٠ مكتبا صحيا منذ قيام الثورة ؛ وكذلك قامت بحملة قوية للحد من الأمراض المتوطنة وخاصة مرض البلهارسيا الذي يصيب حوالي ٦٠٪ من المواطنين . كما أن القطاع الأهلي قد بدأ يعمل في هذا النطاق فأنشئت المستوصفات العلاجية في المدن والأقاليم مستهدفة تقديم الخدمات الصحية بأجور ضئيلة وانشاء الصيدليات التعاونية .

كذلك خطت الدولة خطوة فعالة بتنظيم بيع الأدوية وقصر استيرادها على الحكومة حتى تحول دون ارتفاع أثمانها وتلاعب المستغلين والمستوردين الجشعين ؛ فالدواء في ضرورته للشعب كالغذاء سواء بسواء .

وقامت برعاية الأمومة والطفولة فزاد عدد الاطفال في هاتين السنين وانخفضت نسبة الوفيات وضمنت برنامج السنوات الخمس انشاء ٤٠ مركزا جديدا تبلغ تكاليفها ٥٨٧٫٠٠٠ جنيه ؛ كما عملت حكومة الثورة على نشر الوعي الصحي بين المواطنين في مختلف المستويات .

هذا مختصر بسيط عن الخدمات التي قدمتهاالثورة الاجتماعية لخلق مجتمع جديد ؛ ولم تقتصر هذه الخدمات على الشباب والرياضة والرعاية الصحية والتأمينات الاجتماعية والاسكان ؛ بل تعدته الى المرافق العامة ؛ فنفذت كثيرا من مشروعات مياه الشرب والمجاري العامه وردم البرك والانارة والتخطيط والتنظيم ومشروعات الطرق والكباري .

ان الثورة الاجتماعية ؛ قد غيرت شكل المجتمع الذي كنا نعيش فيه وبدأت تظهر الآن ملامح هذا المجتمع الجديد « الاشتراكي الديمقراطي التعاوني » الذي أساسه الكفاية والعدل لقوى الشعب العاملة التي كانت محرومة من حقها آلاف السنين .

خـــاتمة

ان الثورة الاجتماعية التى تفجرت عام ١٩٦١ ـ انطلاقة كبيرة ونقطة تحول ضخمة ؛ أصبح مجتمعنا بعدها واضحا بملامحه التى تطور اليها « اشتراكى ديمقراطى تعاونى » ؛ وتبلورت أهـــداف نضالنا العربى معبرة عن الضمير الوطنى للأمة فى معان ثلاثة هى :

الحرية　　　الاشتراكية　　　الوحدة

والحرية تعنى حرية الوطن وحرية المـواطن ؛ والاشتراكية كوسيلة وغاية تعنى الكفاية والعدل ، أما الوحدة فهى الدعـــوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعى لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضـــد ارادتها وضد مصالحها ؛ وأصبحنا تبعا لذلك نعيش ثلاث ثورات فى ثورة :

• ثورة وطنية فى كل قطر عربى ؛ تحفزه الى مجـــابهة الاستعمار والى قتاله ؛ حتى تسقط أعلامه الدخيلة ؛ ولا تعود ظلالها القائمة تفرض الظلام على أرضه .

• ثورة عربية فى كل قطر عربى ، تحفزه الى تحقيق تخطى الأسوار ؛ والى كسر الحواجز ؛ سواء منها الأسوار والحـــواجز

المادية التي تتمثل في الحدود التي اصطنعها الدخيل الغاصب ؛ أو الأسوار والحواجز المعنوية التي تتمثل في الشكوك التي زرع بذورها الدخيل الغاصب نفسه .

• ثورة اجتماعية في كل قطر عربي ؛ تحفزه الى طلب الحياة لكل فرد من أفراده ، تحقيقا للعدل ؛ وايمانا بأن العدل الاجتماعي هو الركيزة الوحيدة التي يمكن أن يستقر عليها الكيان الوطني لأي شعب من الشعوب .

هذه هي الثورات الثلاث التي تعيشها أمتنا العربية ؛ وهي مسئولية وطننا الجمهورية العربية المتحدة ؛ التي أصبحت طليعة النضال العربي الحر ؛ وقاعدته من المحيط الى الخليج ؛ فهي المسئولة عن تحويل الطاقات الهائلة لهذه الثورات الثلاث المجيدة الى واقع حي ، يصون لها أهدافها ؛ ويكرم الى الأبد أبطالها ؛ حتى يضمن أن التضحيات التي بذلها هؤلاء الأبطال بقيت لأمتهم آثارها ؛ ثم ليكون هذا الواقع الحي شعاعا هاديا لنضال غيرنا من الشعوب العربية ؛ التي تحاول الآن بكل قواها أن تدفع الظلام النازل عليها حتى تجد لنفسها مكانا تحت الشمس .

واذا كنا نشفق على أنفسنا من مواجهة تبعات هذا العمل الضخم الذي فرضته علينا مسئولية ثلاث ثورات في وقت معا ؛ فان

علينا أن نذكر أن أمتنا عاشت هذه الثورات فى ظروف ابلغ صعوبه وأشد خطرا • (١)

لقد كانت أمتنا خلال ثورتها الوطنية ؛ تحارب معركة ثورتها العربية ؛ وتخوض فى الوقت نفسه غمار ثورتها الاجتماعية •

كانت حربنا من أجل الاستقلال ؛ تدور على الجبهة نفسها مع حربنا من أجل الوحدة ؛ ومع حربنا طلبا للعدالة الاجتماعية •

وكانت جماهيرنا تدرك ؛ بوعيها الأصيل وفطرتها السليمه ؛ أن هذه الثورات الثلاث لا انفصال بينها ، وكان مما يعزز هذا الادراك ؛ ان الذين كنا نخوض معارك ثوراتنا الثلاث ضدهم جميعهم مما تترابط مصالحهم وتتشابك مطامعهم •

هكذا حاولوا جبهة واحدة أن يتصدوا لزحفنا ؛ وهكذا حاولت ثوراتنا الثلاث صفا واحدا أن تقتحم لتنتصر ؛ وقد أكدت تجارب كفاحنا هذه الحقيقة •• فلقد كانت كل هزيمة للاستعمار فى الثورة

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر فى افتتاح المؤتمر العام للاتحاد القومى للجمهورية فى عام ١٩٦٠ •

الوطنيه من اجل الاستقلال ؛ انتصارا للثوره العربيه طلبا للوحدة ، وانتصارا للثورة الاجتماعيه تحقيقا للعدل .

وكانت كل هزيمة لدعاة التفرقة وبناة الحواجز المصطنعه ؛ انتصارا للثورة الوطنية من أجل الاستقلال وانتصارا للثورة الاجتماعية تحقيقا للعدل .

وكانت كل هزيمه للاقطاع وللاستغلال ولسيطرة رأس المال انتصارا للثورة الوطنية والثورة العربية .

الدين والمجتمع :

وفى ختام كتابى هذا عن ثورتنا الاجتماعية لايفوتنى أن أسجل كلمة موجزة عن القوى الروحية والمادية التى تحكم حياة الانسان لأنها ضرورية لبناء المجتمع الاشتراكى العربى الذى نعيشه الآن ؛ فلكى يكون هذا المجتمع قوى الجسم والعقل سليم الروح والنفس يجب أن يقوم التوازن بين ماديته وروحانياته المستمدة من القيم الخالدة النابعة من الدين .

ان شعبنا يعيش فى المنطقة التى نزلت فيها رسالات السماء ؛ ويؤمن برسالة الدين ، وقد أبرز « الميثاق » أهمية العقيدة الدينية كضمانة أساسية توافرت لدى النضال الشعبى ؛ لكى يحقق الشعب

العربى المصرى الثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة ؛ فى سبيل حرية الوطن والمواطن ؛ وبناء مجتمع يقوم على الكفاية والعـــدل وتحقيق وحدة الوطن العربى •

ان الثورة الاجتماعية سائرة فى طريقها ؛ لها من « الميثاق » الوطنى نظريتها الكاملة ودليلها للعمل الوطنى ، ومن اشتراكيتهـــا العربية فكرها الثورى ؛ ومن تنظيمها السياسى الذى تبلور فى شكل الاتحاد الاشتراكى العربى ؛ ومن جيشها الوطنى القـــوى الدرع الواقية التى تحمى أهدافها وهى تفرض ارادة الشعب ليصوغ حياته من جديد وفق مبادئه وأمانيه •

فهرس

الموضوع	الصفحة
الاهـــــداء	٣
تقـديم	٥
الاصلاح الزراعى والتعاون	٩
الثورة الاجتماعيـة عام ١٩٦١	٣١
خطوات نحو الاشـــتراكية العربية	٤٥
الطريق الى المجتمع الجديد	٦١
خاتمة	٧٤

لجنة

إخترنا للجندى

العميد: سيد عبد الحميد مرسى

العقيد أ.ح: عبد الغنى فرحات

المقدم أ.ح: محمود طنطاوى

محمد عطا: مقرر اللجنة

53

مطابع الدار القومية

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ - ٤٠٨١٤

العدد ٢٣ — الثمن ٤ قروش